الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

الموضـــــــــــــــــــــوع

تقييم تغيرات منـــــاخ الاستثمـــار الأجنبـي ضمـــن بعـــض المؤشـــــــــرات الدولـــــــــية دراسة مقارنة مع المغرب 2010-2022

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص:إقتصاد دولي

إعداد الطالبة:
مهني مباركة

الأستاذ المشرف:
بوعبدالله علي

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	مرغاد لخضر	استاذ	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	بوعبد الله علي	استاذ	مشرفا	**جامعةبسكرة**
3	هاني نوال	أستاذ محاضر أ	ممتحنا	**جامعةبسكرة**

السنة الجامعية: 2022 /2023

شكـــــــر وتقديـــــــــــــــــر

بداية الشكر لله عز وجل الذي أعاننا وشد من عزمنا لإكمال هذا البحث .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :"من لم يشكر الناس لن يشكر الله"

حينما يكون الجهد مميزا ،والعطاء فعلا ، تسمو النفوس إلى مرافئ الإبداع وترتقى منار التميز عندما يكون للشكر معنى وللثناء فائدة فليرعى الله خطاك وليبارك مسعاك بالأجر والثواب

نقدم خالص شكرنا وتقديرنا للأستاذ : بوعبد الله علي

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى أغلى أم في العالم

إلى روح أبي الطاهرة

إلى أخواتي وأخواتي

إلى صديقاتي :سميرة وسهام وفيروز

إلى زملاء العمل في مديرية السياحة وصناعة التقليدية

الملخـــــص

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أهم المؤشرات الأساسية لمناخ الاستثمار في الجزائر والمغرب وانعكاس ذلك على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى كل من الجزائر والمغرب خلال الفترة 2010-2022وهذا باستخدام منهج تحليلي مقارن بين الاقتصاد الجزائري والمغربي ،وتوصلنا في الدراسة ان مناخ الاستثمار في المغرب افضل من مناخ الاستثمار في الجزائرفاثر ذلك إيجابيا علىتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المغرب وكانت أكثر بكثير من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر التي تأثرت بمناخ الاستثمار السيء.

الكلمات المفتاحية:الاستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الاستثمار، الجزائر، المغرب.

Abstract:This study aimed at evaluating the most important indicators of the investment climate in Algeria and Morocco and its reflection on direct investment inflows to Algeria and Morocco during the period 2010-2022 using a comparativeanalytical approach betweentheAlgeria and Morocco economies,and we concluded in the study thatthe investment climatein Morocco is better Fromthatthe investment climate in Algeria, this positively affected foreign direct investmentinflows to Morocco, which were much more than foreigndirect investment flows.

Keywords : Foreign Direct Investment, Investment Climate,Algeria, Morocco

فهرس المحتويات

شكر وعرفان	
الملخص باللغتين	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال والجداول	
مقدمة	أ–ب–ج
المحتويات	
الفصل الأول :الإطار النظري لمناخ الاستثمارالأجنبي وأهم مؤشرات قياسه	05
تمهيد	06
المبحث الأول :ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر	07
المطلب الأول:مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر وأهميته	08
الفرع الأول:مفهوم الإستثمار الأجنبي	08
الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر	09
المطلب الثاني: أهداف الإستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه	10
الفرع الأول:أهداف الإستثمار الأجنبي	10
الفرع الثاني:خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر	11
المطلب الثالث:أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر	11
الفرع الأول:الغرض و الدافع	11
الفرع الثاني:الإستثمار المرتبط بالملكية	12
الفرع الثالث:الإستثمار الذي لا يرتبط بعنصر الملكية	13
المطلب الرابع:آثار الإستثمار الأجنبي المباشر	14
الفرع الأول:الآثار الإيجابية للإستثمار الأجنبي المباشر	14
الفرع الثاني:الآثار السلبية للإستثمار الأجنبي المباشر	14
المبحث الثاني:ماهية مناخ الإستثمار	15
تمهيد	15
المطلب الأول:مفهوم المناخ الاستثماري وأهميته	16
الفرع الأول:مفهوم المناخ الاستثماري	16

الفرع الثاني:أهمية المناخ الاستثماري	17
المطلب الثاني: عناصر مناخ الاستثمار	17
الفرع الأول:التكاليف	17
الفرع الثاني:المخاطر	18
الفرع الثالث: العوائق أمام المنافسة	18
المطلب الثالث: محددات مناخ الإستثمار	18
الفرع الأول:مؤشر الناتج المحلي الإجمالي	18
الفرع الثاني:الإنفاق العام g	19
الفرع الثالث :التضخم	19
الفرع الرابع:درجة الانفتاح التجاري	19
الفرع الخامس:الاستثمار المحلي	20
المبحث الثالث:المؤشرات الدولية لقياس مناخ الإستثمار	21
تمهيد	21
المطلب الأول:مؤشر التنمية البشرية	22
المطلب الثاني :مؤشر الحرية الاقتصادية	22
المطلب الثالث :مؤشر سهولة أداء الأعمال	23
المطلب الرابع:مؤشرالتنافسية العالمية	24
المطلب الخامس: مؤشر الفساد والشفافية (مدركات الفساد)	25
الفرع الأول :مقاييس مكافحة الفساد	25
خلاصة الفصل الأول	26
الفصل الثاني :تحليل تطور مناخ الاستثماري الجزائر والمغرب وإنعكاسه على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الفترة 2010–2022	27
تمهيد	28
المبحث الأول:تطور الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر لكل من الجزائر والمغرب	29
المطلب الأول:الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	30
الفرع الأول: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2000–2018	30
الفرع الثاني:الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار	33
المطلب الثاني:الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي المباشر في المغرب	34
المبحث الثاني: وضع الاقتصاد الجزائري والمغربي ضمن بعض المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الفترة (2010–2022)	36
تمهيد	36

المطلب الأول :تقييم مناخ الإستثمار في الجزائر والمغرب وفق المؤشرات الدولية لقياس مناخ الإستثمار	37
الفرع الأول :مؤشر التنمية البشرية	37
الفرع الثاني :مؤشر الحرية الاقتصادية	39
الفرع الثالث مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	41
الفرع الرابع : مؤشر الشفافية	45
المبحث الثالث:تحليل تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر والمغرب وعلاقتها بمؤشرات مناخ الإستثمار خلال الفترة (2010–2022)	48
تمهيد	48
المطلب الأول :تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر والمغرب خلال الفترة(2010–2019)	49
المطلب الثاني :التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر والمغرب	52
الفرع الأول : التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر	52
الفرع الثاني : التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للمغرب	54
الفرع الثالث:الاستثمار الأجنبي بين الفرص والفوائد في الجزائر والمغرب	57
المطلب الثالث :تحليل المؤشرات الكلية الأساسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر والمغرب	60
خلاصة الفصل	67
خاتمة	
قائمة المصادر	

أولا:قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنـــــوان الشـــكـــــــل	رقم الصفحة
	الفـــــصـــــــل الثـــــاني	
01	ترتيب الجزائر والمغرب في مؤشر التنمية البشرية خلال الفترة 2010–2022	38
02	ترتيب الجزائر والمغرب في مؤشر الحرية الإقتصادية خلال الفترة 2010–2022	40
03	ترتيب الجزائر والمغرب في مؤشر ممارسة الأعمال خلال الفترة 2010–2022	45
04	ترتيب الجزائر والمغرب في مؤشر الشفافية خلال الفترة 2010–2022	47
05	يلخص تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر	50
06	يوضح علاقة مؤشر تنمية بشرية وتدفق الوارد إلى الجزائر	60
07	يوضح علاقة مؤشر تنمية بشرية وتدفق الوارد إلى المغرب	60
08	يوضح علاقة مؤشر تنمية بشرية وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كلا من الجزائر و المغرب	61

09	يوضح علاقة مؤشر حرية الاقتصادية وتدفق الوارد إلى الجزائر	61
10	يوضح علاقة مؤشر حرية الاقتصادية وتدفق الوارد إلى المغرب	62
11	يوضح علاقة مؤشر حرية الاقتصادية وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كلا من الجزائر و المغرب	62
12	يوضح علاقة مؤشر سهولة ممارسة الأعمال وتدفق الوارد إلى الجزائر	63
13	يوضح علاقة مؤشر سهولة ممارسة الأعمال وتدفق الوارد إلى المغرب	63
14	يوضح علاقة مؤشر سهولة ممارسة الأعمال وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كلا من الجزائر والمغرب	64
15	يوضح علاقة مؤشر مدركات الفساد وتدفق الوارد إلى الجزائر	64
16	يوضح علاقة مؤشر مدركات الفساد وتدفق الوارد إلى المغرب	65
17	يوضح علاقة مؤشر مدركات الفساد وتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر كلا من الجزائر والمغرب	65

ثانيا :قائمـــة الجـــداول

رقم الجدول	عنـــوان الجـــدول	رقم الصفحة
	الفـــصـــــل الثاني	
01	الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية التي أبرمتها الجزائر مع الشركاء الأجانب	33
02	وضع الدول الجزائر والمغرب في مؤشر التنمية البشرية لعام 2010-2022وفق الترتيب العالمي	37
03	وضع الدول الجزائر والمغرب في مؤشر الحرية الإقتصادية ومكوناته الفرعية لعام2010-2022 وفق الترتيب العالمي:	39
04	وضع الجزائر والمغرب ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال سنوات 2010-2022	41
05	يبين وضعية الجزائر والمغرب ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال خلالالفترة 2015-2019	43-42
06	تصنيف الجزائر والمغرب في مؤشر مدركات الفساد للفترة 2010-2022	46
07	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر والمغرب خلالالفترة(2010-2019)	49
08	الحصيلة القطاعية لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال الفترة 2002-2018	52
09	الحصيلة القطاعية لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المغرب خلال الفترة 2007-2019	54

مقـــــــــــــــدمـــــــــــة

يعتبر استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من السياسات الاقتصادية ذات الأهمية بالنسبة لمعظم الدول النامية والمتقدمة على حدّ السواء، كما أنه يعتبر قوة دافعة لرفع معدّلات النمو الاقتصادي ، فكل الدول تحاول توفير العديد من الحوافزوالتسهيلات الضريبية والجمركية، والمؤسسية بهدف إصلاح بيئة الاستثمار.

ولا يخفى على أحد ما واجهته الدول النامية من مشاكل الحصول على التمويل اللازم لتحقيق برامج التنمية، بعد توجه معظم هذه الدول للاقتراض وما أفرزته أزمة الديون الخارجية من آثار خاصة منذمطلع السبعينات من القرن العشرين، والتي تنامت ووصلت ذروتها في ثمانينات نفس القرن، وانطلاقا من هذه الوضعية الصعبة بدأتالدول النامية بشكل عام برامجها التنموية لأكثر من خمسة عقود وهي تعول على الاستثمار الأجنبي المباشر آمالا كبيرة وأهمية متزايدة، كمصدر مكمل لتمويل برامج التنمية لديها، خاصة في ظل العقبات الكثيرة التي واجهتها غالبية الدول وفي مقدمتها عدم كفايةالمدخرات المحلية لتوفير التمويل اللازم للاستثمار المحلي، حيث تحولت نظرة هذه الدول جذريا نحو هذه الاستثمارات، من كونها أداةللسيطرة والهيمنة واستنزاف الثروات إلى كونها أحد الحلول الممكنة لتجاوز مشكلاتها ا الداخلية وفي مقدمتها فجوة الادخار–الاستثمار.

ولقد أخذت كل من الجزائر والمغرب على عاتقها مهمات إنشاء المناخ الاستثماري الملائم بنية اجتذاب الاستثمارات الأجنبيةالمباشرة وذلك في سياق استكمال برامج الإصلاح الاقتصادي التي باشرتها منذ مدة، وللاندماج أكثر في السوق العالمية التي تتميزبمنافسة شديدة. ورغم الجهود المبذولة، إلا أن الأوضاع الاقتصادية والسياسية غير المستقرة في الجزائر أثرت بشكل كبير على المساعي في هذا الاتجاه، في المقابل يسجل المغرب نجاحات تدريجية متنامية في مجال استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إشكالية البحث :

- ✓ **ما هو تأثير المؤشرات الدولية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائروالمغرب خلال فترة الدراسة؟**

التساؤلات الفرعية:

- ✓ **ما هو واقع مناخ الاستثمار في الجزائر والمغرب**
- ✓ **ما هي معيقات تدفق الاستثمارات الاجنبية الى المغرب والجزائر**
- ✓ **ما هي الحلول اللازمة لتحسين من مؤشرات مناخ الاستثمار في الجزائر**

فرضيات البحث :

- ✓ التغيير المستمر لقوانين الاستثمار يؤثر بشكل سلبي على تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة في المغرب والجزائر
- ✓ لا توجد علاقة بين مناخ الاستثمار وتدفقات الاستثمار الاجنبي في الجزائر والمغرب

أسباب إختيار الموضوع :هناك عدة أسباب لاختيار الموضوع:

- ✓ طبيعة الموضوع يدخل ضمن التخصص.
- ✓ أهمية الموضوع باعتباره موضوع الساعة.

- ✓ رغبتي في البحث والكتابة بالمواضيع ذات الصلة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أهداف البحث: نسعى من خلال دراستنا إلى تحقيق الأهداف التالية:

-التعرف على أهم المؤشرات الدولية لقياس المناخ الإستثماري.

-التعرف على حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفَتة الممتدة من 2010 إلى 2022 ،وتحليل تطور حصتها من الإجمالي الوارد إلى الدول العربية و النامية.

-تحليل وتقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الدولية والإقليمية.

-إبراز أهم معوقات وعراقيل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

مجال وحدود الدراسة :لمعالجة هذا الموضوع خلال الفترة بين 2010-2022 فإننا سنركز على النقاط التالية:

- ✓ مناخ الاستثمار
- ✓ أهم المؤشرات الدولية
- ✓ تحليل علاقة بين مناخ الاستثمار الأجنبي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة الواردة.

أدوات الدراسة:لقيامنا بإنجاز هذا البحث سنقوم باستعمال الأدوات التالية:

- ✓ اعتماد عدة مراجع: كتب، مجلات مذكرات ،تقارير، ملتقيات.
- ✓ الاستعانة بشبكة الانترنيت من أجل الحصول على الدراسات الحديثة التي يتعذر علينا إيجادها في المكتبات.

منهج البحث:

سنعتمد على المنهج الوصفي من أجل سرد مختلف المفاهيم النظرية حول مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر، أما في الشق التطبيقي من الدراسة فسنستخدم المنهج التحليلي. كما ستتم الإستعانة بالإحصائيات والعديد من الجداول وبعض المنحنيات التوضيحية .

وقد اعتمدنا في دراستنا على بيانات منظمة الأونكتاد،تقارير البنك الدولي،تقارير صندوق النقد الدولي ،تقارير برنامج الأمم المتحة الإنمائي، تقارير ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي، تقارير التنافسية للمنتدى الإقتصادي العالمي، وتقارير مناخ الإستثمار في الدول العربية للمؤسسة العربية لضمان الإستثمار.

هيكل البحث :

بهدف الإلمام الجيد بجميع جوانب البحث والإجابة على الإشكالية المطروحة نقوم بتقسيم البحث إلى فصلين كآتي :

الفصل الأول: الإطار النظري لمناخ الاستثمار الأجنبي وأهم مؤشرات قياسه

نتطرق إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وكل المفاهيم وأهميته وكذا مفهوم مناخ الاستثمار ومكوناته الاقتصادية ، وآثاره على اقتصاد البلد المضيف، وفي المبحث الأخير من الفصل الأول نتناول فيه المؤشرات الدولية لقياس مناخ الإستثمار

الفصل الثاني: دراسة تحليلة لتطور مناخ الإستثماري الجزائر والمغرب وإنعكاسه على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الفترة (2010-2022)

نتناول في هذا الفصل تطور الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي المباشر لكل من الجزائر والمغرب

ووضع الإقتصاد الجزائري والمغربي ضمن بعض المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الإستثماروتحليل تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر والمغرب وعلاقتها بمؤشرات مناخ الإستثمار خلال الفترة **(2010-2022)**

صعوبات الدراسة :

-تضارب الإحصائيات فيما بين المراجع المختلفة، والمتعلقة بالبيانات التي تصدرها الهيئات المحلية وتلك الصادرة عن الهيئات الدولية، إضافة إلى تضاربها في بعض الأحيان من نفس المصدر.

-قلة الإحصائيات والمعلومات في بعض أجزاء الدراسة وعدم تحيينها خاصة بالنسبة لحالة الجزائر .

-قلة التقارير الاقتصادية التي تناولت موضوع تطور الاقتصاد الجزائري مقارنة بالمغرب.

-صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات من المصادر الرقمية المغربية خاصة بعد نشوب الأزمة السياسية بين الدولتين.

الفصـــــــل الأول

الإطـــار النظـــــري

لمنـــــاخ الاستثمـــــــار

الأجنـــــبي وأهـــــــم

مؤشـــــــرات قيـــاسه

تمهيد:

يعتبر الاستثمار جوهر التنمية الاقتصادية وعنصر حساس، أداة فعالة للنهوض بالاقتصاد وباقي المجالات الأخرى، فأصبح موضوعا من المواضيع التي تحتل مكانة هامة وأساسية في أوليات الدراسات الاقتصادية والمالية والقانونية وغيرها من التخصصات نظرا لهذا فإن تحقيق هذا الهدف إلى الاستثمار تختلف من دولة إلى أخرى فضلا على أن السعي لتطبيق هذا النظام توسع حيزه في الوقت الحاضر.

المبحث الأول:ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني:ماهية مناخ الإستثمار

المبحث الثالث:المؤشرات الدولية لقياس مناخ الإستثمار

المبحث الأول : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد موضوع الاستثمار من المواضيع التي حظيت بأهمية خاصة ومتميزة في الدراسات الاقتصادية نظرا لما ينطوي عليه هذا المتغير من كونه أحد أبرز محددات الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، فضلا عن كونه واحدا من محددات الطلب الكلي، وتولي دول العالمعلى اختلاف درجة تقدمها، عناية فائقة لموضوع الاستثمار بوصفه أحد أبرز محركات النمو الاقتصادي، إذ تسعى من خلال سياساتها وتشريعاتها إلى توفير سائر الوسائل للمستثمرين لتنفيذ المشروعات المختلفة على أراضيها، لما لذلك من آثار ايجابية على صعيد التقدم الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة مواطنيها

المطلب الأول:مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته

المطلب الثاني: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه

المطلب الثالث:أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الرابع:آثار الإستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول:مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته

يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك المشاريع التي يقيمها المستثمر الأجنبي إما بسبب الملكية الكاملة للمشروع،أو نتيجة لاشتراكه في رأس مال المشروع بجزء يبرز حق الإدارة و يستوي في ذلك أن يكون المستثمر الأجنبي فردا أو مؤسسة خاصة،و حسب المعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا حيث يمتلك المستثمر الأجنبي 10%أو أكثر من أسهم رأس المال احدي مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها و تكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة.

الفرع الأول:مفهوم الاستثمار الأجنبي

1/تعرف المنظمة العالمية للتجارة (OMC)الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه:

ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) باستخدام أصوله في بلدان أخرى تكون هي البلد المضيف لهذه الاستثمارات وذلك قصد تسييرها.

2/أما صندوق النقد الدولي يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر:

على أنه مجموعة العمليات المختلفة والموجهة للتأثير في السوق وتسيير المؤسسة المتواطئة أي في البلد المضيف مخالف لدولة المؤسسة الأم، واعتمادا على معيار صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار استثمارا أجنبيا مباشرا حينما يتملك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال ،وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر حقا في إدارة المؤسسة.

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه المشاركة في ملكية رأس مال الشركة بنسبة 10 % أو أكثر حيث ترتبط هذه الملكية بالتأثير في إدارتها وتختلف عينة الملكية من دولة إلى أخرى فهولندا مثلا تحدد نسبة الملكية 100% بينما النمسا وكندا تحددها ب50%وتجعل دول أخرى نسبة الملكية 25%مثل أستراليا واليابان وبريطانيا وألمانيا أما فلندا وفرنسا وإسبانيا تحدد نسبة الملكية ب20% أما الدنمارك والولايات الأمريكية المتحدة فنجدها 10%.

ويعرف بنك فرنسا الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه احتجاز نسبة معتبرة من رأس المال مانحا لمستثمر مقيم حق النظر في تسيير مؤسسة أجنبية مستثمرة شريطة أن تكون النسبة المئوية للمشاركة أكبرا أو تساوي 10%.

يتضح من التعريفات السابقة أن :المؤسسات الدولية تتفق جميعها في نظرتها للاستثمار الأجنبي المباشر كونه تدفق لرأس المال على دولة غير الدولة صاحبة رأس المال ،بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته كلها أو جزئيا وذلك خدمة لهدفه المتمثل في تحقيق الربح.(البشير، 2016/2015، الصفحات 25-26)

3/يعرف الإستثمار الأجنبي المباشرforeign direct Investment

بأنه قيام المقيمين في دولة معينة بتأسيس مشروعات ومنشآت إقتصادية جديدة في دولة أخرى أوإكتساب أو إمتلاك إضافي لجزء من منشأة مقامة سلفا في دولة أجنبية،وذلك بشرط أن يكون نصيب مقيمي الدولة المستثمرة في هذه المنشأة كبيرا هاما.ويختلف هذا القدر من دولة إلى دولة أخرى فامتلاك المستثمر لما يعادل 10% من الشركة أو المشروع في الولايات المتحدة الأمريكية يكفىلاعتبارهاستثمارا مباشرا.

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا محوريا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الدولة المستقبلية له.فهو من ناحية أخرى يساعد على القضاء على معدلات البطالة في الدولة المتلقية للاستثمار المباشر.فالاستثمار المباشر يساعد على تنمية وزيادة الإنتاج مما يشجع على استخدام المزيد من عوامل الإنتاج وبصفة خاصة الأيدي العاملة وهو الأمر الذي يساعد على زيادة معدل التشغيل.من ناحية أخرى فإن الإستثمار الأجنبي المباشر يساعد على نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول الأقل نموا.

وفي الواقع فإن ذلك يتمثل في قيام الدولة المستثمرة باستخدام فنون إنتاجية متقدمة في عمليات الإنتاج مما يساعد على تحديث صناعة الدولة المستقبلية أضف إلى ماسبقأن الإستثمارات الأجنبية تساعد على زيادة الإنتاجية من خلال استخدام طرق وأساليب إدارية حديثة تساعد على تنمية مهارات العمال وتحسين مناخ الإنتاج. (الحميد، 2018، صفحة 44،43)

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تظهر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دوره الفعال في تحقيق النمو والتنمية، فهو يعد وسيلة هامة لتحقيق معدل النمو المستهدف، ونقل تكنولوجيا الإنتاج وتحديث الصناعات المحلية، وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادر، فقد أصبحت كفاءة النظام الاقتصادي للدول تقاس بمدى قدرته على جذب الاستثمارات الأجنبيةوإقامة المشروعات التي توفر فرص العمل وتنشط حركةالصادرات.

إلى جانب ذلك، يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر مصدر لتعويض العجز في الادخار المحلي وتحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي فأحد الأهداف الرئيسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي هو إقامة مشروعات إنتاجية في كافة المجالات الصناعية والزراعية والخدمية التي تهدف إلى إنتاج سلع وخدمات ذات ميزة تنافسية للتصدير وتكون مؤهلة للقبول بالأسواق العالمية كما أن توفر رأس المال يسمح بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتوج، هذا ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر المحرك الأساسي لعملية التصدير كما يأتي بالتكنولوجيا الحديثة التي تساعد في تطوير المنتوج وتخفيض تكاليف الإنتاج والخبرة الإدارية والتسويقية الجديدة.

فضلا عن ذلك، ترجع أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لمجموعة من العوامل لعل أهمها :

1-تأثيره على التقنيات المستخدمة: حيث يمثل أكثر الطرق جدوى لجلب التقنيات الحديثة، فضلا عن إستهدافه لتطوير العمليات الإدارية والرقابية.

2-يؤثر في حل مشكلة البطالة بالدولة المضيفة؛ جزئياً سواء بشكل مباشر من خلال خلق فرص عمل، وتطوير العمالة الوطنية.

3-يساهم في تدفق الأموال الأجنبية إلى الدول المضيفة وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات من خلال زيادة الطلب على العملة المحلية لتمويل المدفوعات المحلية، ومن ناحية أخرى يساهم في زيادة فرص التصدير وتخفيف الاستيراد.

4-تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في سعر صرف العملات الأجنبية: من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الأمر الذي سيساهم في استقرار أسعار الصرف ومعدلات التضخم.

5-يساهم الإستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي من خلال إضافة مصدر للتمويل بالنقد الأجنبي يضاف إلى رصيد الدول المضيفة، بالإضافة إلى تقديم المعرفة التقنية اللازمة لنجاح تلك الاستثمارات.

وفي ذات السياق، تتطلب بيئة الاستثمار تبني مجموعة من السياسات، تتخلص أهمها في :

-تحسين مناخ الاستثمار: حيث يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود في البلد المضيف للاستثمار، ويمكن تعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار بأنها تلك التي تتسم بعجز طفيف في الموازنة العامة، وعجز محتمل في ميزان المدفوعات بحيث يمكن تمويله بواسطة التدفقات العادية للمساعدات الأجنبية و الاقتراض العادي من أسواق المال العالمية، والتي تتصف بمعدلات متدنية للتضخم، أسعار صرف مستقرة ،بيئة سياسية ومؤسساتية ثابتة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط.

-تطوير وتدعيم القطاع المالي:حيث يحتاج القطاع المالي في عدد كبير من الدول إلى تطوير جوهري لمكوناته وأنشطته لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية من خلال تبني السياسات التالية:

-القطاع المصرفي :هناك حاجة إلى لتحسين الشفافية والرقابة وتطوير النظم المحاسبية، وخصخصة المؤسسات المالية وتشجيع الاندماج بينها، والعمل على تكيفها لتحسين خدماتها لتكون مستعدة لمقابلة تحديات العولمة.

-أسواق الأوراق المالية: يمكن أن يجذب نشاط أسواق الأوراق المالية قدرا أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعاني الأسواق الماليه ة من العديد من المعوقات، أهمها ضآلة الحجم النسبي الأسواق المالية، تدنى مقدرة تلك الأسواق على تحقيق السيولةو انخفاض الطاقة الاستيعابية، بالإضافة إلى ضعف الفرص المتاحة للتنويع، والتقلبات الشديدة في الأسعار، وقصور الأطر التنظيمية و التشريعية وصور الطلب على الأدوات الاستثمارية وضعف نشاط السوق الأولي.

إلى جانب ما سبق، يرتكز الاستثمار الأجنبي المباشر على عدة مقومات أهمها: الاستثمار في المشاريع المنتجة ومشاريع قطاع الخدمات، إدماج الحساب الجاري للمساهمين الأجانب في الشركة، أو الاحتياطي المكون من طرفهم في رأس المال، تحويل ديون خارجية متعلقة بإقتناء تجهيزات أو معدات من الخارج إلى رأس مال، تحويل دين برسم المعونة الفنية الأجنبية إلى مال، حصة الاستثمار المحولة من حساب قابل للتحويل. (العربي، 2022، الصفحات 381-394)

المطلب الثاني: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه

العودة إلى مفهوم الاستثمار الذي ذكرناه سابقا، فإننا نلاحظ أن المستثمر يسعى من خلال هذه العملية إلى تحقيق أهداف وخصائص تخدمه من جوانب عدة، لعل أهمها:

الفرع الأول:أهداف الاستثمار الأجنبي

إن المستثمر لما يستثمر أمواله دائما يريد تعظيم منفعته الكبرى وذلك عن طريق تحقيق أهدافه ومن أهمها:

1-تحقيق الربح والدخل: وهو ذلك الهدف العام مهما كان الإستثمار. فمن الصعب أن نجد مستمرا يستثمر أمواله دون أن يكون هدفه الرئيس هو الربح ماعدا الإستثمارات الحكومية أو الإجتماعية التي تهدف إلى تحقيق خدمة الجماعية.

2-تكوين الثروة أو تنميتها: حيث أن كل مستثمر يهدف إلى تكوين ثروة وإعادة تنميتها من خلال إعادة إستثمار هذه الثروة.

3-تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات: حيث أن مشروع إستثماري بحاجة إلى السيولة والتمويل لمواجهة الإلتزامات المترتبة عليه لتسيير المشروع حتى لا يكون متوقفا أو متأخرا وذلك لتجسيد أهدافه.

4-المحافظة على قيمة الموجودات المتوقعة وتطويرها وتجديدها: وذلك من خلال إختيار المشاريع أقل مخاطرة حيث أن المخاطرة لا يمكن أن تخلو من أي مشروع إلا أن على المستثمر المحافظة على رأس ماله كأقل شيء .وهناك أهداف تسعى الدول تخفيفها من خلال الإستثمار ومن جملتها أحكام السيطرة والهيمنة على الدول النامية من خلال إستغلال مواردها وتركها تتخبط في المديونية والفقر والبطالة، وهذا راجع إلى أن تبقى دائما الدول المتقدمة أولى سياسيا وإقتصاديا وحتى ثقافيا وإجتماعيا، وهذا ما تسعى العولمة لتحقيقه.(مراد، 2011/2012، الصفحات 35-36)

الفرع الثاني:خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر

يختلف الإستثمار الأجنبي المباشر عن الإستثمار الأجنبي غير المباشر و عن المديونية الخارجية، إذ لطالما أصبح النوع الأكثر تفضيلا من طرف الدول سواء المتقدمة منها و النامية في السنوات الأخيرة نظرا لما له من خصائص تؤكد على مزاياه المتعددة، و يمكن إجمال هذه الخصائص فيما يلي :

-الإستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته إستثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على إستثمار أمواله و خبراته في الدول المتلقية، إلا بعددراسات معمقة عن الجدوى الإقتصادية للمشروع و كافة بدائله التكتيكية و الفنية المتاحة.

- يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الإقتصادية ،وذلك من خلال الوافرات الإقتصادية و المنافع الإجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده.

-يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية، و يتصف الإستثمار الأجنبي المباشربالتغير،حيث يتميز بتحركاته وراء الربح و الفائدة وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات و اليد العاملةالرخيصة.

-يتميز بخصائص هيكلية و تقنية فريدة تميزه عن باقي الاستثمارات الدولية الأخرى كالفترة الزمنيةالطويلة التي يعمل فيها بمعنى أنه طويل الأجل.

-يتميز الإستثمار الأجنبي المباشر عن كل القروض التجارية و المساعدات الإنمائية الرسمية (التي أصبحت شديدة المشروطة)، في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الإستثمار، بينما لا يوجد أي إرتباط بين خدمة الديون و مدى نجاح المشروعاتالتي تستخدم فيه.

-يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر مفضلا على الإستثمارالمحفظي كونه أكثر إستقرارو أقل حساسية بالنسبة للتغيرات الدورية و السريعة التي تحدث في الإقتصاديات المضيفة كالتغيرات في أسعار الفائدة و سعر الصرف و التقلبات في أسعار الأسهم.(عطاالله، 2011، صفحة 103)

المطلب الثالث:أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر له عدة أشكال تختلف باختلاف الشركات المتعددة الجنسيات والبلد المضيف،وإناختيار شكل معين يرتكز على أساس الإيديولوجية السياسية و النظام الإقتصاديوالاجتماعي للبلد المضيف وعلى وضعية البلد وهدفه من وراء تلك الإستثمارات. وتتلخص أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر .

الفرع الأول:الغرض و الدافع:

ومن خلال دراسة دوافع ومبررات إنتقالFDIيمكن تقسيم الاستثمار إلى 3 أقسام:

1/الإستثمارات الباحثة عن الميزات النسبية :وهو الأكثر شيوع في الدول النامية ،حيث تسعى هذه الشركات إلى الإستفادة من هذه للمزايا خاصة في المواد الأولية مما يسمح بزيادة الصادرات منها .

2/الإستثمار الباحث عن الأسواق : تعمل الشركات الكبرى إلى إستهداف حجم السكان الكبير وخاصة في الدول النامية التي تبنت إستراتجية إحلال الواردات التي وذلك للحيلولة من النزعة الحمائية التي طبقتها من أجل حماية الصناعات الأجنبية من المنافسة الأجنبية وتفادي تكلفة النقل المرتفعة ،مما يجعل الإستثمار الأجنبي أكثر جدوى من التصدير إليها ويستفيد من الإجراءت

الحمائية ،أن جلب هذا الإستثمار ينبغي توفر مجموعة أخرى مثل العمالة الماهرة والقوة الشرائية ،لقد تناقص هذا النوع من هذا الإستثمار الأجنبي نتيجة تطبيق برامج تحرير التجارة العالمية.

3/الإستثمار الباحث عن الكفاءة : يهدف المستثمر إلي البحث عن المناطق التي تنخفض فيها تكاليف الإنتاج ،خاصة تكلفة العمل ،فقد أدى ارتفاع الأجور في الدول الصناعية إلى نقل أو تحريك أجزاء من عملية الإنتاج لصناعة معينة من البلد الأم إلى البلد المضيف وخاصة إذا كانت هذه العمالة مدربة

4/الإستثمار الباحث عن أصول إستراتجية :يبحث المستثمر قي هذا النوع من الإستثمار إلى عمليات الاندماج أو تملك التي تتم عبر الحدود في مختلف الأنشطة الاقتصادية وذلك من أجل تعزيز مكانته العالمية.

الفرع الثاني:الإستثمار المرتبط بالملكية

1/الإستثمار المشترك :

يتم بين طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة في ملكية المشروع وبالتالي المشاركة في قرارات الإدارة، الخبرة، براءات الاختراع والعلامات التجارية وينطوي هذا الإستثمار على الجوانب التالية:

*الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف مما يوفر فرصا للاحتكاك.

*إن المستثمر المحلي قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.

*إن المشاركة في مشروع الإستثمار لا تقتصر على المساهمة في رأس المال من قبل المستثمر الأجنبي أو الوطني، بل قد تكون من خلال تقديم الخبرة، المعرفة، العمل، التكنولوجيا.

*كما يمكن أن تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلوماتو المعرفة التسويقية

إن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركات وطنية قائمة قد يؤدي إلى تحويل هذه الشركات إلى شركات إستثمار مشترك إن هذا النوع من الإستثمار يعتبر أكثر قبولا لدى الدول النامية، ويرجع ذلك لأسباب سياسية وإجتماعية، أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الإقتصاد الوطني، ويساهم الإستثمار المشترك في زيادة رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية لتكنولوجية وخلق فرص جديدة للعمل، تحسين ميزان المدفوعات.

2/الإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

هو أهم وأبرز أشكال الإستثمار، ويعتبر أكثرها تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، التي تمتد إلى عدة دول من خلال فروعها المختصة في الإنتاج أو التسويق أو غيرها من أنواع النشاط الإنتاجي والخدمي، وتتميز بكبر حجم إنتاجها وإحتكارها ،وهو عبارة عن قيام هذه الخيرة بإنشاء فروع للإنتاج والتسويق ، ونجد في الجانب المقابل أن الدول النامية تتردد كثير إزاء هذا الشكل،ويعود الخوف من التبعية الإقتصادية وما ينتج عنها من أثار سلبية على المستوى المحلي والعالمي ،والحذر من سيطرة إحتكار الشركات متعددة الجنسيات على أسواق الدول المضيفة،ألا إن تهافت الدول النامية وخاصة دول جنوب شرق آسيا عليه لما يوفره من مزايا مثل :

*كبر حجم التدفقات من رأس المال الأجنبي إلى الدول المتلقية.

*ضخامة حجم المشاريع في هذه المشروعات ،مما يساهم في التقليل من فاتورة الوردات وزيادة الصادرات وإمتصاص جزء كبير من البطالة .

أما العيوب فتتمثل من التخوف من التبعية وما يترتب عليها من آثار سياسية سلبية على المستوى المحلي

3/مشروعات أو عمليات التجميع

يتم هذا النوع من الإستثمار بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي الخاص أو الحكومي أو الإثنين معا، على شكل إتفاقية يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف المحلي بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجا نهائيا، مع تقديمه للخبرة والمعرفة الخاصة واللازمة بالتصميم الداخلي للمصنع، عمليات التشغيل والتخزين والصيانة، في مقابل عائد مادي يتفق عليه وقد يتخذ هذا النوع من الاستثمار .الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع من قبل الطرف الأجنبي،وقد تكون في شكل اتفاقية لا تتضمن أي ملكية للطرف الأجنبي.

4/الإستثمار في المناطق الحرة

يهدف هذا النوع إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولهذا تسعى الدول لجعل المناطق الحرة مناطق جاذبة للإستثمارات وذلك بمنح المشاريع الإستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات، ويكون الإستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة للمنطقة الحرة .وفي داخل المنطقة الحرة يسمح بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية والوطنية أو المشتركة ويتم فيها تداول البضائع المحلية والخارجية وتجري عليها بعض جمركية على تلك البضائع إلاّ عند إجتيازها حدود العمليات الصناعية ولا تدفع رسوم منطقة الحرة إلى داخل الدولة.

5/الإستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة

يتركز هذا النوع في مشروعات البنية التحتية في شكل عقود إمتياز تتراوح ما بين 20-50 عاما مثل مشاريع محطات الكهرباء أو المطارات والطرق حيث يتم بموجب عقد الإمتياز بناء المشروع ثم استغلاله لمدة متفق عليها على أن يعود المشروع في نهاية عقد الإمتياز إلى الحكومة وهذا مايصطلح عليه مشروعات القائمة على البناء والتشغيل والتحويل(T.O.B)

الفرع الثالث:الإستثمار الذي لايرتبط بعنصر الملكية :

1/عقود الترخيص : وبموجب هذا العقد تصرح الشركة الأجنبية للمستثمر المحلي بإستخدام خبرة الفنية والعلامة التجارية وكذلك براءة الإختراع مقابل عائدات يتم الإتفاق عليه سلفا .

2/التعاقد من الباطن : تلجأ البلدان النامية في علاقاتها الاقتصادية إلى عقود المقاولة من الباطن التي تبرم بين طرف أجنبي رئيسي واحد المقاولين من الباطن المتواجدين في البلد المستقبل للإستثمار ،يقوم بموجبها مقاول الباطن بإنتاج اوتوريد أو تصدير قطع غيار والمكونات الأساسية الخاصة بسلعة للطرف الأخر والذي يستخدمها في إنتاج السلعة بصورة نهائية وبعلامتها التجارية. ويعتبر هذا الشكل من أقدم أشكال التعاون بين الشركات، بالرغم من أنه يتميز بنوع من هيمنة المؤسسة الأجنبية ويتجلى هذا الشكل في النشاطات القائمة على صناعة الأقمشة و الميكانيك والعمران... الخ

3/عقود تسليم المفتاح:هي عبارة عن إتفاق بين الشركة الأجنبية والطرف الوطني مبني على أساس قيام الطرف الأجنبي بإنجاز مشروع إستثماري إلى غاية الإنتهاء منه و بداية وتشغيله عندها يتم تسليمه للطرف المحلي (الوطني) لتشغيله والإشراف عليه.

4/عقود الإدارة والتسويق : هي عبارة عن إتفاق بين الطرف الأجنبي والطرف المحلي على مجموعة من الترتيبات والإجراءات القانونية والتي بموجبها تقدم الشركة الأجنبية بإدارة جزء أو كل المشروع للإستثماري للاستفادة منه في الجانب الإداري والتسويقي لقاء عائد مادي معين وتجدر الإشارة هناّ إلى أن مثل هذه العقود تتجسد في إطار نشاطات السياحة والفندقة و الصحة بصورة عامة.(عطاالله ب.، الصفحات 160-177)

المطلب الرابع:آثار الإستثمار الأجنبي المباشر

تعمل البلدان النامية و المتقدمة على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر مستهدفة تحقيق مزايا عديدة. غير أن هذه المزايا قد حبها تصاعد عيوب أو أثار غير مرغوبة أو محبذة، خاصة في الأجل الطويل.

الفرع الأول:الآثارالإيجابية للإستثمار الأجنبي المباشر

1-يساعد على نقل التكنولوجيا عن طريق جذب الخبرات والمهارات وتدريب العاملين والمعرفة التكنولوجيا (How-Know).

2-إن الإستثمار الأجنبي المباشر قد يترك آثارا إيجابية على ميزان المدفوعات(Balance of Payment) إذ ساعد على تحريك رؤوس الأموال وإنشاء الشركات وعوائد الإستثمار وينعكس بصورة إيجابية على ميزان حساب رأس المال هذا من جهة، ويساعد على تقليص الإستيرادات الضرورية من خلال توفير المنتجات التي كان سيتم إستيرادها من الخارج وفي كسب الوقت في زيادة الصادرات والحصول على عملة أجنبية.

3-يساهم في خلق فرص عمل إضافية وتشغيل الموارد الأخرى العاطلة والتقليل من اثر البطالة وبالتالي يساهم في تحويل شريحة مستهلكة فقط إلى شريحة منتجة.

4-إن الإستثمار الأجنبي المباشر له آثار مهمة في تحويل الموارد الطبيعية والمواد إلى سلع ومنتجات مصنعة، الأمر الذي يساعد على زيادة معدل النمو الإقتصادي عبر زيادة القيمة المضافة وخلق قيمة مضافة جديدة.

5-المساهمة في تحويل عملية التنمية وتقليص فجوة الموارد الناتجة عن زيادة الإستثمارات المطلوبة عن المدخرات المحلية، ويشكل إضافة مباشرة إلى تكوين رأس المال الثابت المحلي.

6-يعد (FDI) وسيلة مكملة ومشجعة للإستثمارات الوطنية، لاسيما عندما يحفز رأس المال الوطني للمساهمة في المشروعات أو في إقامة مشروعات مماثلة أو توجيه الموارد المالية المحلية نحو المشروعات المكملة لتلك الشركات الأجنبية.

الفرع الثاني:الآثار السلبية للإستثمار الأجنبي المباشر

1-تشير التجارب التاريخية في العديد من البلدان النامية أن المستثمر الأجنبي عادة ما يتجه صوب المشروعات التي تحقق له أعلى أرباح وبأسرع وقت وبغض النظر عن حاجة ومتطلبات التنمية في البلد المضيف.

2-غالبا ما تستقدم الشركات الأجنبية المستثمرة تكنولوجيا تتناسب واحتياجاتها في تنفيذ مشاريعها وليس من أولوياتهم تطوير التكنولوجيا المحلية في البلدان المضيفة.

3-منافسة الإستثمار المحلي والشركات الوطنية على الموارد المالية والمادية النادرة والحصول على الأسواق المحلية والعالمية

4-يرى عدد من الإقتصاديين أن تصاعد دور الشركات المتعددة الجنسية قد يؤدي إضافة إلى إستغلال الأيدي العاملة الرخيصة والموارد الطبيعية إلى فقدان الاستغلال وتعميق التبعية الإقتصادية والتخلف.

5-قد يترك آثار سلبية على ميزان المدفوعات من خلال استنزاف رأس المال في البلدان المضيفة عن طريق تدفق سنوي للأرباح المتحولة إلى الخارج وتسرب جزء كبير من الدخل على المدى البعيد.(الكريم، 2018، الصفحات 8-9)

المبحث الثاني:ماهية مناخ الإستثمار

تمهيد:

هدفت هذه الدراسة إلى مفهوم مناخ الاستثمار انه مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة الاستثمارية التي على أساسها يتم اتخاذ قرار الاستثمار.

وأنه بحسب تعبير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف سياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية التي تشكل المحيط الذي تجري فيه عملية الاستثمار وهذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومترابطة وتشكل في مجملها مناخ الاستثمار الذي بموجبه يؤثر إيجابا أو سلبا عن فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي تصبح البيئة الاقتصادية محفزة وجاذبة لرأس المال

المطلب الأول:مفهوم المناخ الإستثماري وأهميته

المطلب الثاني: عناصر مناخ الإستثمار

المطلب الثالث: محددات مناخ الإستثمار

المطلب الأول:مفهوم المناخ الإستثماري وأهميته

يعتبر مناخ الاستثمار إنتاج تفاعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على ثقة المستثمر وتعمل على تشجيعه وتحفيزه من أجل اتخاذ قرار الاستثمار في الدولة المضيفة، إلا أن نصيب أي دولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعتمد على جودة مناخ الاستثمار فيها ومدى توفرها على أهمية نجاح هذه الاستثمارات.

الفرع الأول:مفهوم المناخ الإستثماري

يعرف المناخ الإستثماري بأنه مجمل الأوضاع والظروف السياسية و الإقتصادية والإجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية التي تشكل المحيط الذي تجري فيه العملية الإستثمارية، وهذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومترابطة تؤثر وتتأثر بعضها ببعض، وتشكل في مجملها مناخ الإستثمار الذي بموجبه يؤثر إيجابيا أو سلبيا على فرص نجاح المشروعات الإستثمارية، وبالتالي تصبح البيئة الإقتصادية محفزة وجاذبة لرأس المال أو طاردة له،ذلك أن رأس المال يتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع الأحسن حالا.

وتم تعريفه بأنه مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد، والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للمؤسسات الإستثمار بطريقة منتجة وخلق فرص العمل والتوسع، وللسياسات الحكومية تأثير قوي على مناخ الإستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائد أمام المنافسة، ومن بين الشروط الأساسية التي يجب توفرها في المناخ الإستثماري الشفافية والتناسق حيث يتطلب تقنين نظام أو شبكة معلومات خاصة بترقية الإستثمارات في وثيقة متناسقة ذات طابع تشريعي يدعى قانون الإستثمار وإنشاء جهاز أو بيئة شبه حكومية تتولى مهمة ترقية وتشجيع الإستثمارات ويجب على نظام ترقية الإستثمارات أن يتضمن مبدأين أساسيين، مبدأ حرية الإستثمار ومبدأ عدم التمييز وشرط الحركية والذي يتعمق أساسا برأس المال ويستلزم مبدأين هو الأخر، مبدأ ألية أو تلقائية التحويل ومبدأ حرية الدخول إلى سوق العملات الصعبة وكذا شرط الاستقرار بمعنى ضمان الاستقرار السياسي والاقتصاديوالاجتماعي والقانوني من جهة ودوام الضمانات الممنوحة .(شلغوم، 2012/05/05، صفحة 80)

ومن جانب آخر يمكن ربط مفهوم مناخ الإستثمار بمحمل السياسات الإقتصادية التجميعية، وذلك من خلال تعريف البيئة الإقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على أنها تلك التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة ويقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم وسعر صرف غير مغالى فيه وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافية يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري، وتقع الخصائص الأربعة الأولى ضمن السياسات الإقتصادية وتمثل محصلة ونتائج لسياسات تم اتباعها خلال فترات زمنية محدودة ويمكن الأخذ بها ومقارنتها مع فترات سابقة .

فالمناخ الإستثماري هو مجمل الأوضاع والظروف السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، المؤسسية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الإستثماري على نحو منتج خالق لفرص عمل وتوسيعه نطاق أعمالها في دولة ما أو قطاع معين، و تعد هذه الأوضاع والظروف عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، و معظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أو تداعيها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة.

الفرع الثاني:أهمية المناخ الإستثماري

ترجع أهمية المناخ الإستثماري الجيد إلى تحقيق الثقة للمستثمر وزيادة عامل الأمان من مخاطر الإستثمار، وخاصة انسياب الأموال من الخارج إلى داخل الدولة المستثمر فيها، وهنا يحقق المناخ بذلك مساهمة فعالة في تحقيق أهدافا التنمية الإقتصادية والإجتماعية ومواجهة المتغيرات العالمية، والتكتلات الإقتصادية الدولية، وظاهرة العولمة وما تحققه من تنافسية عالمية بالإضافة الى الثورة التكنولوجية العالمية السائدة، وتكمن الأهمية في توفيربيئة مناخ الإستثمار الذي يجب أن تتوافر فيه العناصر التالية :

1/العمل على توفير بيئة إستثمارية جاذبة للإستثمارات تعمل على القضاء على المعوقات الإستثمارية، موفرة فرصا للاستثمار في جميع الحالات.

2/توفير بيئة إقتصادية ذات سياسات إقتصادية فعالة تعمل على علاج الإختلالات الإقتصادية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

3/إيجاد قطاع مالي يتميز بالمرونة والقدرة على الإستجابة للمتغيرات الإقتصادية، ويكون ذا كفاءة للتنافس مع المؤسسات المالية العالمية لتجميع الإستثمارات داخل الدولة، وعدم قصر القطاع المالي على المؤسسات المصرفية، وتوفير أجهزة للرقابة الضريبية والتمويلية والقانونية في إطار قانوني ومحاسبي، بغرض جذب المدخرات المحلية واستثمارها، حيث يعتبر القطاع المالي المحرك المحوري للمناخ الإستثماري الجيد.

4/التوسع في العوامل الجاذبة للاستثمارات مثل صقل الإطارات البشرية كونها أحد مصادر الإستثمار الرئيس.

5/العمل على توفير قاعدة بيانات ومعلومات متطورة ومواكبة للتغيرات المستمرة في الأسواق وتسهيل الحصول عليها بواسطة كافة المستثمرين.

6/أهمية أن يكون للدولة دورا رقابي رسمي لجذب الإستثمار مع تحديد مجالات التدخل الحكومي، وعدم تغير السياسات المتبعة بتغير الحكومات. (منصوري، 2013/01/01، صفحة 91)

المطلب الثاني: عناصر مناخ الإستثمار

تتوفر في المناخ الاستثماري عدة عناصر نستخلصهافيما يلي:

الفرع الأول:التكاليف

قرار الاستثمار هو في نهاية الأمر موازنة بين التكاليف والعوائد، ومن الطبيعي أن يسيطر المستثمر بقدر كبير على عناصر التكلفة داخل مشروعه، فهو يختار التكنولوجيا المناسبة وأفضل الآلات والأجهزة اللازمة للإنتاجية، وهو يصمم مشروعه بما يكفل ضبط التكاليف وتوفير عناصر الأمان، وهو يختار أجهزته الإدارية والعمالية ويوفر لهم التأهيل المناسب والحوافز اللازمة، وهو يضع النظم المحاسبية وأساليب الإنتاج والتسويق وغير ذلك مما يضمن له ضبط التكاليف الإنتاجية ويزيد من قدرته على زيادة التوزيع والانتشار، وهذه مسؤولية المستثمر عن مشروعه، ولكن المشروع ليس كيانا مكتملا بذاته بل إنه يعتمد على الخارج ويواجه تكاليف أخرى ليس له سيطرة عليها وتتوقف على البيئة التي يعمل فيها، فالمشروع يحصل على العديد من الخدمات كالكهرباء والمياه والاتصالات ونقل وغيرها من الوسط المحيط به، والمشكلة هنا ليست فقط في توفرها بأسعار معقولة وإنما أيضا في ضرورة انتظامها واستقرار ، والمشروع يتعامل كذلك مع الجهات الحكومية من ضرائب وجمارك وإدارات رقابة وإشراف، ولكل ذلك فإن تكلفة الإنتاج لا تتوقف فقط على مدى المشروع بل تتوقف إلى حد بعيد، على الوسط الذي يعمل فيه، وتتعدد المجالات التي يمكن أن ترفع من تكلفة المشروع لهذه الاعتبارات الخارجة عن المشروع نفسه، ولكن عناصر التكلفة خارج المشروع لا تقتصر على تأثرها بعناصر البنية الأساسية المادية أو البشرية أو المؤسسية، بل إن المشروع يتحمل العديد من التكاليف في سبيل إجراء المعاملات المختلفة، وخاصة المعاملات مع أجهزة الحكومة، ولذلك فقد أصبح بند تكاليف المعاملات من أهم عناصر التكلفة التي

يتعرض لها المشروع نتيجة معاملاته مع العالم الخارجي فالمشروع يحتاج إلى معاملات متعددة مع الإدارات الحكومية للحصول مع تصاريح أو تراخيص (إدارات الجمارك، مصلحة الضرائب، وزارات العمل، التأمينات الاجتماعية...إلخ)، كما يتقدم إلى مختلف المناقصات والمزايدات، وفي كل هذا يواجه المشروع أحيانا بعدم وضوح في القواعد وأحيانا تضاربها، وكثيرا ما يعاني من التأخير والإبطاء، ولا يعلم إن كان سيواجه أشكالا للتمييز والفساد .

الفرع الثاني:المخاطر

لما كانت قرارات الاستثمار تستشرف دائما المستقبل، فإن تقديرات المؤسسات بشأن المستقبل تعتبر حاسمة الأهمية فالعديد من المخاطر يعتبر بالنسبة للمؤسسات جزءا عاديا من الاستثمار، وينبغي عليها أن تتحمله، بما في ذلك غموض الاستجابات من جانب العملاء والمنافسين، بيد أن الحكومات يجب أن تلعب دورا هاما في إيجاد بيئة آمنة ومستقرة بما في ذلك حماية حقوق الملكية فغموض السياسات الحكومية وأسلوب تنفيذها وعدم استقرار الاقتصاد الكلي، واللوائح التنظيمية العشوائية، أمور يمكن أن تؤدي جميعا إلى حجب الفرص وتضييع الحوافز الدافعة للاستثمار وخلق فرص عمل جديدة .

الفرع الثالث: العوائق أمام المنافسة

تفضل المؤسسات عادة عدم الدخول في سباقات المنافسة الشديدة، لكن العوائق أمام المنافسة والتي تعود بالفائدة على بعض المؤسسات، تحرم مؤسسات أخرى من الاستفادة من الفرص، وترفع التكاليف التي تتكبدها الشركات الأخرى والمستهلكون، كما أن العوائق قد تقلل من حوافز المؤسسات التي تتمتع بالحماية على الابتكار وزيادة معدلات إنتاجية، بالتي تعتبر عاملا أساسيا في تحقيق النمو القابل للاستمرار. وتنتج بعض العوائق من سمات طبيعية، مثل اعتبارات المسافة، ووفورات الحجم المرتبطة بتكنولوجيات معينة، ويمكن أن تشكل التكاليف العالية والمخاطر عوائق أمام دخول المؤسسات إلى السوق، كما أن الحكومات تؤثر بشكل مباشر على العوائق وذلك عن طريق تنظيمها لدخول المؤسسات إلى السوق والخروج منه، وكذلك من خلال موقفها من السلوكيات المناوئة للمنافسة ومن الاقتصاد غير الرسمي.(طلحي، 2022/2021، الصفحات 114-115)

المطلب الثالث: محددات مناخ الإستثمار

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يكون دائما مرتبط بمدى استعداد الدولة المضيفة لتقبل هذا النوع من التدفقات المالية لهذا يمكن أن نلخص محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أي دولة بالمحددات التالية :

الفرع الأول:مؤشر الناتج المحلي الإجمالي

يستخدم هذا المؤشر للتعبير على النمو الاقتصادي ورمزنا له بالرمز(GDP) و يعتبر من أهم المحددات و المتغيرات المستقلة التي تؤثر على زيادة درجة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلد معين، وقد تم اعتماد هذا المتغير في مختلف الأدبيات الاقتصاديّة ّ التي اهتمت بهذا الموضوع، و قد أبرزته بأنه أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و الذي يؤثر بصورة واضحة على اتخاذ قرار الاستثمار من طرف المؤسسات متعددة الجنسيات، وفي هذا الصدد يمكن ذكر دراسة Tsai1994،ودراسة Aristotelousو Fountas1996 ، Dees1998، Kuemmerle1999، Loveو Hidalgo2000 ،Gonzalez- Vigil 2001،Akcay 2001 إضافة إلى دراسات أخرى لا يتسع المجال إلى ذكرها كلها.

Singhو Jun 1995لاحظا أن حجم السوق هو متغير غير مؤثر بدرجة كبيرة في حالة البلدان

التي تتميز بتدفقات واردة من الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفة، كما أن Akhtar 2001أظهر أن نموحجم السوق لم يكن متغيرا أوّ محددا مؤثر على زيادة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر،إلا أن الكثير من الدراسات أثبتت كما ذكرنا أن نمو حجم السوق متغير ذو الوزن الكبير في زيادة الجاذبية على غرار أعمال كل

من Bardesi ،Davies و Ozawa 1997 ،Mold2001،وقد أكد كلا من Milanو Dupuch 2003، من خلال دراستهما على أن حجم السوق متغير في غاية الأهمية في زيادة جاذبية منطقة معينة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .إن النمو الاقتصادي و هيكل السوق وجهان لعملة واحدة يؤثران علىقرار الشركات الأجنبية لاستثمار في منطقة معينة.

الفرع الثاني:الإنفاق العام g

إن مسألة آثار الإنفاق العام على الإنتاج الكلي في غاية الأهمية، حيث نجد أن التحليل الاقتصاديسمح بعرض موقفينمتعارضين: فحسب نظرية الموافقة الريكاردية(ricardienne Equivalence)

التي أعاد طرحه Barro 1974فإن الإنفاق العام لا يستطيع أن يؤثر بشكل كبير على الإنتاج الكلينظرا لوجود ظاهرة المزاحمة للإنفاق الخاص.

من جهة أخرى يرى الكينزيون أن الإنفاق العام هو الوسيلة المفضلة لتثبيت الإنتاج عند مستواه الأمثل.

إن معظم الدراسات السابقة أثبتت وجود علاقة سببية ما بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، بالمقابل اهتم عدة اقتصاديين آخرين بدراسة أثر المزاحمة الذي يقصي القطاع الخاص من السوق المالي، أي مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على الموارد المالية، وهذا ما له تأثير سلبي علىالنمو الاقتصادي. و قد حاول Llauو Renversez 1988نمذجة هذا الأثر مع تحديد كميته منخلال النماذج العملياتية، وهذا بالاستعانة بعدة دراسات تجريبية تناولت هذا الموضوع. إن هذهالاعتبارات السابقة كانت محل اهتمام كل من Barro 1990و Armey 1995في صياغة الحجمالمثالي للدولة. و على أساس كل ما ذكرناه فإن الإنفاق العام من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية السياسة المالية المعتمدة في البلد المضيف لأن الإنفاق العام يساهم بدرجة كبيرة فبزيادة النمو الاقتصادي و الذي بدوره يساهم في زيادة حجم السوق .

(Size of market)

الفرع الثالث :التضخم

يعتبر معدل الضخم عاملاً حاسماً في التأثير على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر .فالمعدلات المرتفعة للتضخم تعني ضمنياً عدم استقرار اقتصاد الدولة ،وبشكل عام فإن المعدلات العالية للتضخم ترتبط بتدفقات أقل للإستثمار الأجنبي المباشر .وقد توصل كل من (أكنبود وزملائه) إلىإستنتاج ان التضخم المنخفض يمثل مؤشر للإستقرار الاقتصادي الداخلي في الدولة .كما توصلت دراسة (آوان وزملائه) إلى أن معدلات التضخم تسبب أثر ذو دلالة إيجابية على تدفقات ايجابية على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في باكستان (زمان وآخرون).

الفرع الرابع:درجة الانفتاح التجاري

من العوامل المؤثرة أيضاً الإستثمار على الأجنبي هو درجة الانفتاح التجاري للدولة المضيفة والذي عادة ما يقاس بنسبة مجموع (الصادرات + الواردات) / للناتج الوطني الإجمالي ،وينظر للإنفتاح كمقياس للحواجز التجارية ويعتمد تأثير متغير الإنفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي على نوع الإستثمار الموجه إليه فعلي سبيل المثال : في حالة الاستثمار في الخدمات تؤدي الحواجز التجارية مثل ارتفاع التعريفة الجمركية علىالواردات إلى تحجيم الاستثمار الأجنبي ،وذلك لأن التعريفة الجمركية تؤدي إلى رفع تكلفة السلع الوسطية التي تدخل قي إنتاج الخدمات من ناحية ومن ناحية أخرى لاتسفيد الخدمات من التقييد التجاري لأنها غير قادرة على التبادل الخارجي ،أما في حالة قطاع الصناعات التحويلية ،فإن الحواجز التجارية تشجع تدفق الإستثمار الأجنبي ،وذلك لأمها تفرض طوق حماية على المنتجات المحلية من المنافسة الخارجية ،عموماً فإن معظم الدراسات تؤكد إن الانفتاح التجاري للدولة

من خلال سياسات التحرير الاقتصاديوسياسات ترقية الصادرات ،له كبير الأثر في تشجيعالاستثمار الأجنبي المباشر Wheeler andMody (1992)

الفرع الخامس:الاستثمار المحلي

يعرف البنك الدولي الإستثمار المحلي على انه " إجمالي تكوين رأس المال الثابت " وهو يتكون من مجمل النفقات على زيادة الأصول الثابتة للإقتصاد ،مضافا إليه صافي التغيرات في مستوى المخزونات " ،ويعتبر وجود إستثمار محلي يتوفر على شبكة من المؤسسات احد الشروط المهمة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر ،ويتيح للشركات العالمية القيام بعمليات الإندماج والتملك التي تبلغ نصف حجم الإستثمار الأجنبي المباشر وكمثال على ذلك تملك شركةChevrolet لـ Daewooفي كوريا الجنوبية . ومن مزايا توفر على قطاع خاص قوي هو إسناد المقاولة من الباطن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلد المضيف ،حيث وجد تيم وحابرييللييوودث أن الاستثمار الأجنبي لليابان بتأثر بالاستثمار المحلي وذلك باعتبار الاستثمار الأجنبي مكملا للإنتاج المحلي وامتداد له ،فزيادة مقدارها 3.5 %في الإستثمار المحلي في اليابان يؤدي إلى زيادة في الاستثمار الأجنبي له بمعدل 10% .

تعرف محددات مناخ الإستثمار على أنها "مجموعة متغيرات تحيط بالمشروع وتؤثر بقراراته لكنها تخرج عن سيطرته، وبالتالي فإن مناخ الإستثمار ينطوي على مجموعة من المقومات والمؤثرات التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الإستثماري في دولة معينة" (عطاالله، 2013، الصفحات 160-177)

المبحث الثالث:المؤشرات الدولية لقياس مناخ الإستثمار

تمهيد:

و هي تلك المؤشرات التي تقيس مدى ملاءمة الأوضاع الاقتصادية في بلد ما لبيئة الأعمال بغض النظر عن وجود أو عدم وجود أخطار.

المطلب الأول:مؤشر التنمية البشرية

المطلب الثاني :مؤشر الحرية الاقتصادية

المطلب الثالث :مؤشر سهولة أداء الأعمال

المطلب الرابع :مؤشر التنافسية العالمية

المطلب الخامس: مؤشر الفساد والشفافية (مدركات الفساد)

المطلب الأول:مؤشر التنمية البشرية

لم يعد النظر لمناخ الاستثمار يقتصر فقط على الاهتمام بمراقبة مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي، بل يمتد ليشمل المؤشرات الاجتماعية، وأهمها مؤشر التنمية البشرية الذي يصدر منذ عام 1990 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويعتبر أداة هامة لقياس توجهات التنمية البشرية في العالم، وهو مؤشر مركب يقيس متوسط ما تم تحقيقه في الدولة لجهة تعزيز التنمية البشرية (الصحة والتعليم ومعدل دخل الفرد). ويتم احتساب مؤشر التنمية البشرية على أساس متوسط ثلاث مكونات هي:

طول العمر (يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، ويتراوح في حديه الأدنى والأقصى ما بين 25 سنة و 85 سنة)

المعرفة (تقاس بمعدل الأمية ويتراوح ما بين 0 %و 100 %).

مستوى المعيشة (ويقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100 دولار و 40000 دولار)

-**دليل المؤشر**:كلما ارتفع دليل المؤشر كلما دل ذلك على زيادة الاهتمام بالتنمية البشرية،

فإذا كانت قيمته "80.0 "فأكثر فإن ذلك يدل على أن مستوى التنمية البشرية مرتفع

أما إذا كانت قيمته محصورة ما بين "50.0 "و "79.0 "فإن ذلك يدل على أن مستوى التنمية البشرية متوسط

ويكون مستوى التنمية البشرية منخفض إذا سجل قيمة أقل من "50.0(طلحي، 2022/2021، الصفحات 137-138)

المطلب الثاني:مؤشر الحرية الاقتصادية

يعتبر مؤشر الحرية الاقتصادية وسيلة لقياس درجة هيمنة الحكومة على الاقتصاد وتأثيره في كافة مناحي الحياة الاقتصادية، السياسية، أداء الأعمال وعلاقاتها الخارجية، وفي سنة 1995م أصدر معهد" foundation Héritage " بالتعاون مع صحيفة " JournalStreet Wall"مؤشر الحرية الاقتصادية، يقسم المؤشر درجات الحرية إلى 5 أقسام،

أقصاها حرية مرتفعة جدا[80-100]وأدناها حرية منعدمة[0-9.49] ،ضم المؤشر في آخر تقرير له لسنة 2019 ،186 دولة منها 20 دولة عربية(roberts james2019)أما عن العوامل التي يقيسها يشمل على 51 متغير يتم ضمهم في عشر مجموعات مقسمة إلى أربعة محاور أساسية، تتمثل هذه المحاور فيما يلي:

-حكم القانون: تتوقف الحرية الاقتصادية على تمكين الأفراد وعدم التمييز والمنافسة في الأسواق التي لن تتحقق إلا بسيادة القانون الذي يشمل حقوق الملكية والتحرر من الفساد.--محدودية دور الحكومة: يعكس هذا المحور مدى الاعتماد على آلية السوق واختيار تخصيص الموارد، وتقاس محدودية دور الحكومة من خلال الحرية الجبائية والإنفاق الحكومي .

-الكفاءة التنظيمية: تشمل الكفاءة التنظيمية كل من حرية ممارسة الأعمال، حرية العمل والحرية النقدية.

-الأسواق المفتوحة: تشمل الأسواق المفتوحة حرية التجارة، حرية الاستثمار والحرية المالية(Foundation)

بلغ عدد الدول سنة 2019 المشاركة في مؤشر الحرية الاقتصادية 86 دولة، احتلت الجزائر المرتبة 171 عالميا واحتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة 9 عالميا، وتلتها قطر في المرتبة 28 عالميا ثم البحرين في المرتبة 54عالميا فالكويت المرتبة 90عالميا. مؤشر الحرية الاقتصادية لبعض الدول العربية خلال الفترة 2015-2019

معظم الدول العربية تراجعت في مؤشر الحرية الاقتصادية وبدرجات متفاوتة إلا دولة الإمارات فقد طرأ عليها تحسن ملحوظ إذ استطاعت وفي سنوات قليلة الدخول مع الدول العشرة الأولى الأكثر حرية، أما فيما يخص الجزائر فقد عرفت تراجعا كبيرا خصوصا من سنة 2016 إلى 2017 أين صنفت في خانة البلدان المقموعة بمؤشر يتراوح بين 0-9.49 راجع إلى سياسات التضييق التي مورست مؤخرا على التجارة الخارجية ومحدودية السلع المستوردة ما أثار تذبذبا في حرية الاستيراد لدى الخواص. وفيما يلي جدول يوضح تطور المؤشرات الفرعية التي تدخل في حساب مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر.

وجود أكثر من نصف المؤشرات في الدرجة الأقل من 50 نقطة ما يدل على وجود حرية اقتصادية مقموعة وهذا مابدى جليا على مؤشر حقوق الملكية، التحرر من الفساد، الانفاق الحكومي، حرية العمل، حرية الاستثمار والحرية المالية، كما نلمس من خلال تحليلنا لهذه المعطيات أن الاقتصاد الجزائري يعاني من مشاكل جمة كظاهرة الفساد بشتى أنواعه، مايعيق الحرية الاقتصادية رغم الجهود المبذولة للنهوض بالاقتصاد الإنتاجي والتخلي عن التبعية الريعية إلا أن حجم المعوقات تليح بين ذلك، إضافة إلى طبيعة القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار والذي يؤثر بشكل كبير على حقوق الملكية خاصة بالنسبة للأجانب منهم، ضف على ذلك المادة 51/49 الخاصة بالاستثمار الأجنبي والتي تقيد حرية الاستثمار ما يصبح مناخ الأعمال الجزائري مناخ طارد للاستثمار خاصة الأجنبي منها ،ويتم تصنيف البلدان ضمن فئات موزعة من0 إلى 100 كما يلي:

100-80حرية اقتصادية تامة

70-9.79 توجد حرية اقتصادية على العموم

60-69.9 حرية اقتصادية محدودة

50-59.9في الغالب لا توجد حرية اقتصادية

0-49.9 معدومة اقتصادية حرية . (فتيحة و بوعزارة، 2020)

المطلب الثالث :مؤشر سهولة أداء الأعمال

تم انشاؤه سنة2002 من قبل مجموعة البنك الدولي وأصدر أول تقرير سنة2003 ،ويعنى المؤشر بقياس اللوائح والأنظمة المطبقة على الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية على مدى دورة حياتها، ويشجع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الإقتصاديات على المنافسة نحو زيادة كفاءة هذه الأنظمة، ويتيح معايير قابلة للقياس من أجل الإصلاح، كما يوصي بالإصلاحات من أجل تحسين مستوى الأداء في كل من المجالات التي تغطيها المؤشرات ، يتم ترتيب الإقتصاديات حسب مستوى أدائها، حيث يضم التقرير190اقتصادا.

ويغطي تقرير 2019 مايقارب 190 اقتصادا ويقيس الأنظمة التي تؤثر على11 مجالا من مجالات حياة الأعمال التجارية، وشملت عشرة من هذه المجالات في ترتيب سهولة ممارسة الأعمال التجارية وهي :

-بدء نشاط تجاري

-استخراج تراخيص البناء

-الحصول على الكهرباء

-تسجيل الملكية

-الحصول على الإئتمان

-حماية المستثمرين الأقلية

-دفع الضرائب

-التجارة عبر الحدود

-إنفاذ العقود

-تسوية حالات الإعسار(البنك الدولي، 2023)

المطلب الرابع:مؤشرالتنافسية العالمية

لقد تعددت المؤشرات التي تعكس تنافسية البلد حسب المؤسسة التي تقوم بقياس التنافسية,كالمنتدى الاقتصادي العالميWord economic Forumوداخل نفس المؤسسة في حد ذاتهاتتعدد المؤشرات حسب الأبعاد التي ترمي إليها التنافسية الدولية في مفهومها و المتغيرات التي تعكسها والتي يمكن تجميعها, سنتطرق في دراستنا على المؤشر المركب للتنافسية الدولية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي . يعمل المنتدى الاقتصادي العالمي على حساب مؤشر التنافسية الدولية global index competitivenessGCIوهو مؤشر مركب لعدة مؤشرات مركبة أخرى وتدعى المؤشرات الأساسية (المجموعات) , وهذه الأخيرة تتركب من مؤشرات مركبة تدعى المؤشرات الفرعية (المحاور) وهذه الأخيرة هي تركيب لمؤشرات أولية و هذه الأخيرة تركيب لمتغيرات كمية و نوعية حسب .*المجموعة الأولى المتطلبات الأساسية تحتوي هذه المجموعة على أربع محاور كمايلي:

المجموعة الأولى :المتطلبات الأساسية

المحور الأول :المؤسسات

المحور الثاني.البنية التحتية

المحور الثالث. بيئة الاقتصاد الكلي

المحور الرابع الصحة و التعليم الأساسي

المجموعة الثانية :محفزات الكفاءة.تحتوي هذه المجموعة على 6 محاور التالية

المحور الأول: التعليم العالي و التعليم.

المحور الثاني:كفاءة الأسواق السلعية

المحور الثالث:كفاءة سوق العمل

المحور الرابع: تطور الأسواق المالية

المحورالخامس: جاهزية التكنولوجية.

المحور السادس: حجم السوق.

المجموعة الثالثة :الابتكار و التطور

المحور الأول: تطور بيئة الأعمال

المحور الثاني:الإبتكار وتطور العلمي

دليل المؤشر: ترتب الدول وفقهذا المؤشر إلى دول ذات تنافسية عالية، أو ذات تنافسية متوسطة، أو ذات تنافسية متدنية، ويعتمد المؤشر في تقييمه للدول على مقياس يتراوح من 1 إلى 7 درجات بحيث كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط فهي على مستوى أعلى منالتنافسية.(سامية، 2014)

المطلب الخامس: مؤشر الفساد والشفافية (مدركات الفساد): Index Perceptions Corruption

ويرمز له اختصارًا(CPI)وصدر لأول مرة في العام(1995)ويصدر سنويًا, وهو المؤشر الذي يقيّم الدول ويرتبها وفقًا لدرجة وجود الفساد بين المسؤولين والسياسين فيها على إدراك رجال الأعمال والمحللين والسياسيين ومنهم المتخصصون والخبراء من بناء الدولة نفسها التي يتم تقييمها من المقيمن فيها أو من غيرالمقيمن، ويُعَدُّ مؤشر مدركات الفساد أهم المؤشرات (النشاطات البحثية) التي تصدر عن المنظمة, ويعتبرمؤشرًا مركبًا ويسمى بمسح المسموح حيث يعتمد على البيانات التي يتم جمعها عن طريق مسوح واستطلاعات رأي متخصصة تقوم بها مؤسسات مختلفة ومستقلة, على تعريف منظمة يركز المؤشر بشكل أساسي على الفساد في القطاع العام وبناء الشفافية الدولية للفساد تطرح المسوح واستطلاعات الرأي المستخدمة في إعداد المؤشر أسئلة ذات صلة باستغلال الوظيفة العامة لتحقيق مصالح خاصة على سبيل المثال قبول الموظفين الحكومين للرشاوى أثناء المشتريات، أو اختلاس الأموال العامة، ومدى نجاعة جهود مكافحة الفساد.

دليل المؤشر: كان المؤشر يقيم الدول على مقياس من 0 إلى 10 نقاط، فالدولة التي تحصل على 10 نقاط هي الدولة التي تتمتع بالشفافية الكاملة، أما الدولة التي تحصل على أقل من نقطة واحدة فهي دولة ذات مستوى مرتفع من الفساد ومعدلات الشفافية فيها منخفضة بشكل كبير وتكاد تنعدم، وانطلاقا من سنة 2012اعتمدت مؤسسة الشفافية الدولية طريقة جديدة لحساب مدركات الفساد باعتبار التقييم من أصل 100نقطة، بمعنى الدولة التي تحصل على 100 نقطة تكون خالية من الفساد، وكلما اقتربت الدولة منالصفر ارتفع الفساد فيها، وقد غطى التقرير 176 دولة في العالم منها 53 دولة حصلت على 50 نقطة وأكثر والباقي وعددها 123 دولة حصلت على أقل من 50 نقطة.

الفرع الأول :مقاييس مكافحة الفساد

1/الشفافية والمساءلة والنّزاهة:تعتبر هذه القيم على نطاق واسع الدعائم الأساسيّة التي ترجح كبير غياب الفساد أو محدوديّته

2/الشفافيّة: قيس إتاحة المعلومة وفاعليّة الحق في الوصول إليها وكذلك الوضوح في طرق تسيير القطاع العام

3/المساءلة : قيس درجة إستجابة القطاع العام لحاجة أو طلبات المواطنين للحصول على معطيات كافية حول إدارة الشأن العام وكذلك قيس إمكانية تسليط الجزاء في حالة نتائج سلبيّة.

4/النّزاهة : قيس فاعليّة مكّونات الحوكمة في منع الفساد (لا نتحّدث عن نزاهة فرديّة.(عويد، 2016)

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر من فوائد كبيرة سواءا للدولة المضيفة أو للمستثمر الأجنبي ،حيث أنها تساهم في تحقيق التنمية والمكاسب التي تحققها هاته الأخيرة،ويجب أن نركز إهتماما نحو تحسين مناخ الإستثمار ولكافة رأس المال المحلي والأجنبي على سواء وإعتمادا على بعض المؤشرات الدولية.

وفي الأخير يمكن القول أن الإستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد نقل ملكية من الأشخاص المحليين إلى الأشخاص الأجانب ،لكنه أيضا آلية تتيح للمستثمرين الأجانب ممارسة الإدارة والسيطرة على منشآت الدول المضيفة ، وتوليه حكومات الدول أهمية واضحة بإعتباره وسيلة لإكتساب المزيد من الكفاءة من خلال نقل التكنولوجيا وتحريك النمو الإقتصادي ،وهذا ما جعلها تقوم بإصلاحات تمس مختلف القطاعات الإقتصادية من خلال تقديم حوافز وضمانات متنوعة للتمتع بوضع تنافسي إلى تحسين البيئة ،دون أن ننسى إنعكاساته السلبية على الدول المضيفة.

حيث تحتل هذه المؤشرات موقعا اساسيا ضمن مناخ الإستثمار مما يوحي بأهميته عند إتخاذه لقرار لإستثمار وكذا عند إختياره للدولة المضيفة.

وهذه المؤشرات وبين ماتستقطبه بعض الدراسات من إستثمار أجنبي مباشر لم تصل درجة الدقة الكاملة ،لذلك لابد أن تدخل في حسابات رجال الأعمال وصانعي القرار.

الفصـــــــــــــل الثاني

تحليل تطور مناخ الإستثماري الجزائر والمغرب وإنعكاسه على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الفترة (2010-2022)

تمهيد:

تزخر الجزائر بعديد المقومات والمؤهلات التي يمكن أن تجعلها من بين الوجهات المفضلة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتبار رأس المال جبان يبحث دائما على البيئة الآمنة المستقرة فأي مستثمر وقبل اتخاذ أي قرار بتوظيف أمواله يبدأ بدراسة المناخ الاستثماري بالبلد المعني ومدى ملائمته وثبات منظومته التشريعية ووجود مؤسسات تسهل وتساعد المستثمر الأجنبي في تنفيذ وتجسيد مشروع.

ومن هذا الأساس أصبح مناخ الاستثمار ومنظومة التشريعات والقوانين المتعلقة بالاستثمار من أهم المحددات التي يمكن لها أن تلعب دورا حاسما في الاستثمار وهو ما جعل الدول تحاول توفير المناخ الملائم وإرساء حزمة التشريعات المناسبة بما يخدم مصلحة البلد المضيف والمستثمر.

المبحث الأول:تطور الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر لكل من الجزائر والمغرب

المبحث الثاني:وضع الاقتصاد الجزائري والمغربي ضمن بعض المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الفترة (2010-2022)

المبحث الثالث:تحليل تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر والمغرب وعلاقتها بمؤشرات مناخ الإستثمار خلال الفترة (2010-2022)

المبحث الأول:تطور الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر لكل من الجزائر والمغرب

لقد مر الاقتصاد الجزائري والمغربي بعدة مراحل وتطورات هامة حددت الملامح العامة له، فبعد الاستقلال كانت السياسة الاقتصادية المتبعة تعتمد على الفكر الاشتراكي السيطرة الكبيرة للدولة على مفاصل الحياة الاقتصادية، حيث شهدت السنوات الأولى للاستقلال شروع الدولة في صدور عدة قوانين وتطورت عبر الزمن

المطلب الأول:الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الثاني:الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي المباشر في المغرب

المطلب الأول:الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن توفر وثبات المنظومة القانونية يعتبر من بين العوامل المشجعة على الاستثمار والتي يوليها أي مستثمر أهمية بالغة، الأمر الذي جعل الجزائر تحاول إيجاد التوليفة الملائمة القادرة على توفير البيئة التشريعية المناسبة لحماية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا عبر إصدار عديد المراسيم والقوانين التي تنظم الاستثمارات الأجنبية المباشر وتضمن تسييرها بسلاسة دون عراقيل بيروقراطية، فلقد شهدت الجزائر بعد الاستقلال صدور عدة قوانين متعلقة بالاستثمارات الخاصة والضمانات الممنوحة لها و كذلك بالمزايا الممنوحة لرؤوس الأموال الأجنبية والوطنية ومنها القانون رقم 63-277 الصادر سنة 1963والأمر رقم 66-284 الصادر عام 1966،وخلال فترة الثمانينيات تم إصدار عدة قوانين متعلقة بكيفية إنشاء الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية وكيفية تسييرها وهو ما حددته القانون رقم 82-11 الصادر سنة 1982 والقانون رقم 86 -13 الصادر عام 1986 لوا قانون رقم 88 -25 الصادر عام 1988 ،خلال فترة التسعينيات تم إصدار القانون رقم 90 -10 سنة 1990 وهو قانون النقد والقرض المنظم لحركة رؤوس الأموال وسوق الصرف والمرسوم التشريعي رقم 93 -12 المتعلق بترقية الاستثمار الوطني و الأجنبي المتعلق بأنشطة إنتاج السلع والخدمات الغير مخصصة للدولة أو لفروعها، وهي كلها قوانين وتشريعات تحاول من خلالها الجزائر إرساء بيئة عمل ملائمة ومناسبة.

الفرع الأول: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2000-2018

مع بداية الألفية الجديدة دخلت الجزائر مرحلة سياسية من تاريخها تميزت بالعودة التدريجية للاستقرارالأمني وهو ما حتم اتخاذ عديد التشريعات لمسايرة التطورات الدولية ولتوفير الأرضية الملائمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية وهو ما تم من خلال إصدار عديد الأوامر والمراسيم التنفيذية والقوانين والتي نذكرها في الآتي:

1/الأمر رقم 01 -03 الصادر بتاريخ 20 أوت 2001 :

صدر هذا الأمر الرئاسي في الجريدة الرسمية رقم 47،ويتضمن النظام العام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذلك الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات أو الرخص، وهو ما ساهم في وضع إطار قانوني جديد فتح مجال الاستثمار في القطاعات التي كانتحكرا على الدولة، ومن أهم ما ميز هذا الأمر ما يلي :

-يعتبر هذا الأمر ملغي للمرسوم التشريعي 93 -12 الصادر سنة 1993.

-إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وهي وكالة ذات شباك وحيد تضم الهيئات والإدارات المعنية بالاستثمار.

-زيادة الامتيازات والحوافز الضريبية والشبه الضريبية والجمركية الممنوحة للاستثمارات قيد الانجاز أو بعد انطلاق الاستغلال.

-إنشاء مجلس وطني للاستثمار مهمته وضع إستراتيجية لتطوير الاستثمار.

-إنشاء صندوق وطني لدعم الاستثمار للتكفل بمساهمة الدولة في تمويل كلفة المزايا الممنوحة للاستثمار.

-ضمان المعاملة العادلة للأشخاص المعنويون والطبيعيون الأجانب كتلك التي يتمتع بها نظرائهم الجزائريين .

2/النظام رقم 05-03 المؤرخ في 06 جوان 2005 :

صدر هذا النظام في الجريدة الرسمية رقم 53 لسنة 2005 ،ويتعلق بتحديد الكيفيات التي يتم من خلالها تحويل إيرادات الأسهم والأرباح وصافي النواتج الحقيقية الناتجة عن التنازل أو تصفية الاستثمارات الأجنبية التي أنجزت في ميدان الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات ، وتضمن هذا النظام مجموعة من التوجيهات نذكرها في ما يلي :

-استفادة الاستثمارات التي أنجزت عن طريق مساهمات خارجية من ضمان تحويل الأرباح و إيرادات رأس المال المستثمر وصافي النواتج الحقيقية .

- تتم عمليات تحويل الأرباح إيرادات والأسهم المحققة من الاستثمارات المختلطة بمبالغ تطابق حصة المساهمات الأجنبية في رأس المال والتي تتم معاينتها بصفة قانونية.

-تخضع جميع التحويلات التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة لمراقبة بنك الجزائر.

-إجبار البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة والمؤهلة لتنفيذ عمليات التحويل على التصريح لبنك الجزائر بجميع هذه العمليات

-كل عمليات طلب التحويل تتم عبر ملف موحد محدد من طرف بنك الجزائر والذي يفرض على الوسيط المعتمد الاحتفاظ به لمدة خمس سنوات.

3/الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية2006:

صدر هذا الأمر في الجريدة الرسمية رقم 47 لسنة 2006 وهو معدل ومتمم للأمر رقم 01 -03 المتعلق بتطوير الاستثمار حيث أنه كرس مبدأ حرية الاستثمارات وتمتعها بالضمان والحماية، كما تميز هذا الأمر بمنح مزيد من الحرية للاستثمارات مع مراعاة التشريع والتنظيم المعمول به بالإضافة إلى إخضاع الاستثمارات المستفيدة من مزايا ضريبية وجمركية قبل انجازها إلى التصريح به لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، كما أن هذا الأمر وسعاستفادة الاستثمارات أثناء فترة انجازها من المزايا التالية :

-إعفاءات جمركية فيما يتعلق بالسلع الغير مستثناة والمستوردة والتي تدخل في انجاز الاستثمار.

-الاستفادة من الإعفاء على رسوم القيمة المضافة فيما يتعلق بالسلع والخدمات الغير المستثناة المستوردة أو المقتنية محليا والتي تدخل في انجاز الاستثمار.

-الإعفاء من حقوق نقل ملكية المقتنيات العقارية والتي تدخل في إطار الاستثمار.

بينما بالنسبة للمزايا المتعلقة بالاستغلال والتي تحدد بمدة زمنية قدرها ثلاث سنوات وهذا بعد عملية معاينة النشاط الاستثماري من الجهات المعنية بالاستفادة من الإعفاء على ضريبة أرباح الشركات و على الرسم من النشاط المهني، زيادة على هذا فلقد منح هذا الأمر مزايا موسعة وخصوصا للاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني والتي تستفيد كلا أو جزءا من المزايا الآتية لمدة خمس سنوات خلال مرحلة الانجاز:

-إعفاء و/أو خلوص الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي.

-الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية والإعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج .

-الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص عقود التأسيس للشركات والزيادات في رأس المال .

أما فيما يخص مرحلة الاستغلال فالمزايا التي يستفيد منها المستثمر تسري لمدة عشر سنوات وتشمل الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والإعفاء من الرسم على النشاط المهني

4/المرسوم التنفيذي رقم 13-320 المؤرخ في 26 سبتمبر2013 :

صدر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية رقم 48 بسنة 2013 وهي متعلقة بتحديد كيفيات اللجوء إلى التمويل الضروري لإنجاز استثمارات أجنبية مباشرة أو بالشراكة، حيث أشارت المادة الثانية منه إلى وضع المساهمات بالحساب الجاري للشركاء تحت تصرف الشركة المنشأة للاستثمار الأجنبي المباشر أو بالشراكة وفقا للشروط التالية :

-أن لا تكون هذه المساهمات بأي حال من الأحوال موضوع مكافأة:

-أن لا يتجاوز آجال تحويل مساهمات الشركاء ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ استلام المبالغ في الحساب. أما عند اللجوء للتمويل المحلي يمكن أن تستفيد المؤسسة المنشأة للاستثمار من الضمانات المالية الممنوحة لها من طرف المؤسسات المالية المتعددة الأطراف وهذا في حدود التشريعات المعمول بها.

5/القانون رقم 16 -09 المؤرخ في 3 أوت 2016والمتعلق بترقية الاستثمار :

صدر هذا القانون في الجريدة الرسمية رقم 46 لسنة 2016 ويعتبر من أحدث القوانين المتعلق بالاستثمار في الجزائر، حيث تضمن القسم الثاني من الفصل الثاني منه المزايا المشتركة للاستثمارات القابلة للاستفادة حيث أضيفت لها بعض الامتيازات الجديدة خلال المرحلة المتعلقة بالإنجاز كتخفيض نسبة 90 %من مبلغ الإتاوة الإيجازية السنوية المحددة من قبل مصلحة أملاك الدول و الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية والتي تدخل في إطار الاستثمار وهذا ابتداء من تاريخ الاقتناء، وكذلك الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية وزيادة رأس المال، أما الامتيازات المتعلقة بمرحلة الاستغلال فتمن إقرار تخفيض بنسبة 50 % من مبلغ الإتاوة الإيجازية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، كم استفادت الاستثمارات المنجزة في مناطق تابعة لمناطق الجنوب والهضاب العليا وكل المناطق التي تتطلب تنميتها من امتيازات أخرى إضافية وهو ما حددته بالتفصيل المادة 13، وفي نفس الإطار تم منح تحفيزات ومزايا إضافية للاستثمارات التي تنشأ أكثر من 100 منصب شغل دائم وهذا برفع مدة مزايا الاستغلال الممنوحة من 3 إلى 5 سنوات، وهو نفس الأمر بالنسبة لتلك الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني والتي يمكن لها أن تستفيد من مزايا إضافية استثنائية حددتها المادة 18 من هذا القانون، إن هذا القانون جاء ليكرس توجه الدولة وسياساتها في منح مزيد من التحفيزات والضمانات التي من شأنها أن تساعد على بناء بيئة أعمال مناسبة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

بالإضافة لما سبق ذكره صدرت خلال سنة 2017 في الجريدة الرسمية رقم 16 عديد المراسيم التنفيذية التي تدخل في إطار تنظيم البيئة التشريعية للاستثمارات وهو ما تناولته المراسيم التالية :

أ-المرسوم التنفيذي رقم 17 -101 والذي يحدد القوائم السلبية والمبالغ الدنيا للاستفادة من المزايا وكيفيات تطبيق المزايا على أنواع الاستثمارات.

ب-المرسوم التنفيذي رقم 17 -102 يحدد كيفيات تسجيل الاستثمارات وكذا شكل ونتائج الشهادة المتعلقة بها.

ج-المرسوم التنفيذي رقم 17-103 يحدد مبلغ مستحقات معالجة ملفات الاستثمار وكيفيات تحصيله.

د-المرسوم التنفيذي رقم 17 -104 المتعلق بمتابعة الاستثمارات و العقوبات المطبقة في حال عدم احترام الالتزامات والواجبات المكتتبة.

هـ-المرسوم التنفيذي رقم 17 -105 والمتعلق بكيفيات تطبيق المزايا الإضافية للاستغلال الممنوحة للاستثمارات المنشئة لأكثر من 100 منصب شغل.

إن القوانين السابقة تعتبر من أهم وأبرز التشريعات الوطنية المتعلقة بالاستثمار خلال العشرية الأخيرة والتي تهدف لتهيئة وتوفير بيئة ومناخ أعمال مناسب للاستثمار الأجنبية وهذا للمساهمة في التنمية والنمو الاقتصادي وفي إطار شراكة تعود بالفائدة على الجهة المضيفة والمصدرة للاستثمار

الفرع الثاني:الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار :

تتعلق هذه المعاهدات والاتفاقيات بمعاملات الدولة المستضيفة للاستثمارات الأجنبية التي يقوم بها الأفراد أو الشركات من دول أخرى، حيث يتم التفاوض عليها على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف أو قطاعي،كما يمكن لهذه المعاهدات أن تكون قائمة بذاتها أو متعلقة بجزء من اتفاقيات التجارة الحرة .وانطلاقا من أهمية هذه الاتفاقيات ودورها في توفير البيئة الملائمة للاستثمارات ، قامت الجزائر في هذا الصدد بإبرام عديد المعاهدات الثنائية أو المتعددة الأطراف والتي نذكرها في ما يلي:

1/الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية:

قامت الجزائر بإبراء عديد الاتفاقيات الثنائية مع عديد البلدان وهذا بغرض تشجيع وضمان الاستثمار ٍعطائه والمزيد من القوة القانونية التي يكفلها القانون الدولي ويعطيها مزيد من الثقة والضمانات المناسبة، و الجدول الموالي يظهر بعض الاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها الجزائر مع شركائه.

الجدول رقم 01 :الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية التي أبرمتها الجزائر مع الشركاء الأجانب

البلد	طبيعة الإتفاق	تاريخ التوقيع	المرجع في الجريدة الرسمية
جنوب إفريقيا	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات	2000/09/24	ج.ر رقم: 41-2001
مصر	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات	1997/03/29	ج.ر رقم:76-1998
ليبيا	تشجيع، حماية وضمان الاستثمار	2001/08/06	ج.ر رقم:33-2003
تونس	التشجيع والحمايةالمتبادلة للاستثمارات	2006/02/16	ج.ر رقم:2006-73
المملكةالعربية السعودية	إنشاء شركة جزائرية- سعودية للاستثمار	2004/04/14	ج.ر رقم:60-2004
الإمارات العربيةالمتحدة	التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	2001/04/24	ج.ر رقم:45-2002
الصين	التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	1996/10/20	ج.ر رقم:77-2002
الولايات المتحدة	تشجيع الإستثمارات	1990/06/22	ج.ر رقم:45-1990
ألمانيا	التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	1996/03/11	ج.ر رقم:58-2000
إسبانيا	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات	1994/12/23	ج.ر رقم:23-1995
فرنسا	التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	1993/02/13	ج.ر رقم:01-1994

المصدر : (الباحثة، موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)، 2023)

2/الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف :

صادقت الجزائر على عديد الاتفاقيات الدولية والاقليمية من أجل إعطاء مزيد من الضمانات الكافيةوالمحفزة للاستثمارات الأجنبية والتي نذكر منها ما يلي :

أ-الاتفاقية المتعلقة بإنشاء المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار .

ب-الاتفاقية الخاصة بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

ج-الاتفاقية المتعلقة بإنشاء الشركة الإسلامية لتأمين الاستثمارات و ائتمان الصادرات.

د-اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية.

هـ-الاتفاقية العربية الخاصة بإنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات .

و-الاتفاقية المغاربية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول المغرب العربي. (هارون، 2022/2021، الصفحات 130-141)

المطلب الثاني:الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي المباشر في المغرب

فقد كانت 1960 السنة الأولى التي أصدر خلالها قانون الاستثمار، بعد ذلك تلته قوانين 1973 ،1983 المنظمة للاستثمار وكانت جميعها قطاعية إلى غاية صدور 4ميثاق الاستثمار في 1 نوفمبر 1995 ، الذي اعتبر نقطة تحول في السياسة الاستثمارية في المغرب، ذلك أن هدف المشرع المغربي من هذا الميثاق هو تقريب التشريع الاستثماري المغربي مع المعايير الدولية .

غير أن القانون المغربي أغفل تعريف الاستثمار بقسيمه الوطني والأجنبي، حيث لم تتضمن مواد القانون الإطار رقم 95-18(وعددها 25 مادة) أي توضيحا يبين المقصود بالاستثمار أو الأموال المستثمرة، واكتفى بتحديد معنى الاستثمار أو بالأحرى المال المستثمر في الاتفاقيات التي توقعها المغرب من مجال تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة .

بالنسبة للمشرع المغربي لم تعرف القوانين ذات العلاقة بالاستثمار من هو الأجنبي، فبالرجوع إلى القانون الأساسي للاستثمار ألا وهو القانون الإطار رقم 95-18 ،لم تتضمن أي مادة من مواده الـ 25 ما يفيد معنى كلمة المستثمر سواء كان وطنيا أو أجنبيا إلى غاية 2003 حيث تدارك المشرع المغربي هذا الأمر من خلال القانون رقم 03 -02 المتعلق بالدخول إلى المملكة المغربية والإقامة بها و الصادر بتاريخ 11 نوفمبر 2003 ،حيث نصت المادة الأولى منه في الفقرة الثانية على **يراد الأجانب في مدلول هذا القانون الأشخاص الذين لا يتوفرون على الجنسية المغربية أو الذين ليس لديهم جنسية معروفة أو الذي تعذر تحديد جنسيتهم"**

الملاحظ هنا، أن المشرع المغربي تماشى في هذا الأمر مع تعريف القانون الدولي الخاص لهذا المصطلح (تعريف الأجنبي)، إذ اعتبر أن كل من لا يحمل الجنسية المغربية يعتبر أجنبيا سواء كان عربيا أو غير عربي فهو يعرف الأجنبي بشكل عام .

ويتضح هذا الاتجاه أكثر من خلال الاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها الدولة المغربية في مجال الاستثمار، إذ تنص المادة الأولى من الاتفاق الموقع مع حكومة جمهورية بلغاريا بشأن تشجيع و حماية الاستثمار على وجه التبادل على:

"إن عبارة مستثمر تعني:

أ-بالنسبة للمملكة المغربية :كل شخص ذاتي يتمتع بالجنسية المغربية بموجب قوانين المملكة المغربية ويقوم بإستثمار فوق تراب جمهورية بلغاريا.

ب-بالنسبة لجمهورية بلغاريا:كل شخص ذاتي يتمتع بالمواطنة البلغارية طبقا للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل في جمهورية بلغاريا ويقوم باستثمار فوق تراب المملكة المغربية.

يقصد بالشخص الذاتي هو الشخص الطبيعي، وبمفهوم المخالفة لما جاء في نص المادة، فإن كل مستثمر لا يحمل الجنسية المغربية يعتبر مستثمرا أجنبي. (شمسية، 2017، الصفحات 16-17)

خلاصـــــة :الفروق بين القوانين بالاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمغرب يمكن تحديدها في عدة نقاط :

1/الإجراءات والتسهيلات :في الجزائر يوجد قانون الاستثمار الذي يحدد إجراءات الترخيص والتسجيل والحوافز للمستثمرين الأجانب بينما في المغرب هناك قانون الاستثمار الأحنبي واتفاقيات الحماية الثنائية التي توفر تسهيلات وحوافز للمستثمرين الاجانب.

2/**قطاعات الاستثمار**:تتميز الجزائر بالاهتمام بالقطاعات الحيوية مثل الطاقة والتعدين والنقل ويوفر تفضيلات خاصة للاستثمارات الأجنبية في هذه القطاعات ،أما المغرب فهو يعتبر وجهة جاذبة للاستثمار في قطاعات متنوعة مثل السياحة والسيارات والتكنولوجيا والخدمات المالية.

3/الحماية القانونية :كلا البلدين يوفران حماية قانونية لحقوق المستثمرين الأجانب ، بما في ذلك حق التعويض في حالة الاستيلاء على الممتلكات وحق التحكيم الدولي لحل المنازعات ،يجب الإلتزام بالإجراءات المحددةفي القوانين والمعاهدات ذات الصلة.

4/الاصلاحات والتدابير :كلا البلدين يعملان تحسين بيئة الاستثمار وتعزيز الاصلاحات الهيكلية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة

المبحث الثاني: وضع الاقتصاد الجزائري والمغربي ضمن بعض المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الفترة (2010-2022)

تمهيد:

تعتبر مكانة وترتيب أي بلد ضمن مؤشرات الاستثمار الدولية من بين العناصر التي تعطي صورة دقيقة وواضحة عن مناخ وبيئة الاستثمار في البلد المعني فهي بمثابة تلك المرآة العاكسة لأداء وديناميكية الاقتصاد وما يعطيها مصداقية أكبر هو أنها تصدر عن البنك الدولي وبرنامج الإنمائي ، ما أنه من خلال هذهالتقارير الدورية يمكن أن يتخذ المستثمر قرار الاستثمار في البلد المضيف من عدمه.ويتم تقييم مناخ الاستمار سواء ذلك في الجزائر أو المغرب من خلال أهم المؤشرات الدولية.

المطلب الأول:تقييم مناخ الإستثمار في الجزائر والمغرب وفق المؤشرات الدولية لقياس مناخ الإستثمار

المطلب الأول:تقييم مناخ الإستثمار في الجزائر والمغرب وفق المؤشرات الدولية لقياس مناخ الإستثمار

يمكننا تقييم وتحليل وضعية كل من الجزائر والمغرب وترتيبهما حسب بعض المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار وهذا لسنوات مختلفة والتي تم اختيارها لاعتقادنا بأنها توضح بشكل دقيق وشامل العناصر الأخرى المكونة لمناخ الاستثمار، كما تمكننا من إجراء عملية المقارنة بين الدولتين، وهذا على النحو الموالي:

الفرع الأول:مؤشر التنمية البشرية :إستقراء الأرقام والنتائج الواردة في الجدول رقم02يبين أن :

جدول 02:وضع الدول الجزائر والمغرب في مؤشر التنمية البشرية لعام 2010-2022وفق الترتيب العالمي

أهمية تقريره	السنة	عدد الدول	الرتبة المتحصل عليها عالميا لكل بلد	
			الجزائر	المغرب
يكمن أهمية مؤشر التنمية البشرية في أنه يحدد مستوى الرفاهية لدى مواطني الدول، إذ يرصد المؤشر مستويات الصحة والتغذية والدخل والتعليم ومشاركة المرأة في الحياة السياسية وغيرها من المؤشرات التي تعتبر كذلك من إهتمامات المستثمرين الأجانب.	2010	187	84	114
	2011	187	96	130
	2012	187	93	131
	2013	187	93	92
	2014	187	93	129
	2015	187	83	123
	2016	188	83	123
	2017	188	83	123
	2018	188	85	121
	2019	188	82	121
	2020	191	91	123
	2021	188	91	123
	2022	191	91	123

المصدر : (الباحثة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2023)

الجزائر حققت تطورا هاما في مؤشر التنمية البشرية منذ عام2011 ،إذ ارتقت من تنمية بشرية متوسطة إلى مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، وهذا إلى غاية عام 2019 ،ويرجع ذلك إلى تحسن المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر، عام 2018ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة إلى 76.3سنة ،وانخفض معدل الأمية لدى الكبار إلى9.44%.

عام 2019شهد تراجع ترتيب الجزائر إلى المرتبة 91عالميا مع بقائها ضمن مستويات التنمية البشرية المرتفعة، ولعل من أهمأسباب هذا التراجع هو استمرار انخفاض مداخيل الدولة المتأتية أساسا من الصادرات النفطية، وهو ما أثر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ 3973.96دولار مقابل 4153.73دولار في عام 2018 ،إلى جانب المساهمة المتواضعة في النمو من قبل قطاعات الخدمات، الزراعة والأشغال العمومية، والتي أدى تراجعها إلى فقدان العديد من الوظائف بشكل مؤقت أو دائم

اما المغرب شهد فترات تحسن وفترات تراجع، ولكنه ظل دائما ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، وقد تحصل المغرب على أحسن تصنيف له خلال سنتي 2018و 2019،أين حافظ على المرتبة 121عالميا، وبالرغم من ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة إلى 76.7سنة في عام 2019 ،إلا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لازال ضعيفا حيث بلغ 3204.10دولار في عام2019 ،فيما لا تزال مستويات الأمية مرتفعة جدا في المغرب، والتي قدرت بأكثر من 30%حسب المندوبية السامية لتخطيط .

الشكل رقم 01 : **ترتيب الجزائر والمغرب في مؤشر التنمية البشرية خلال الفترة 2010-2022**

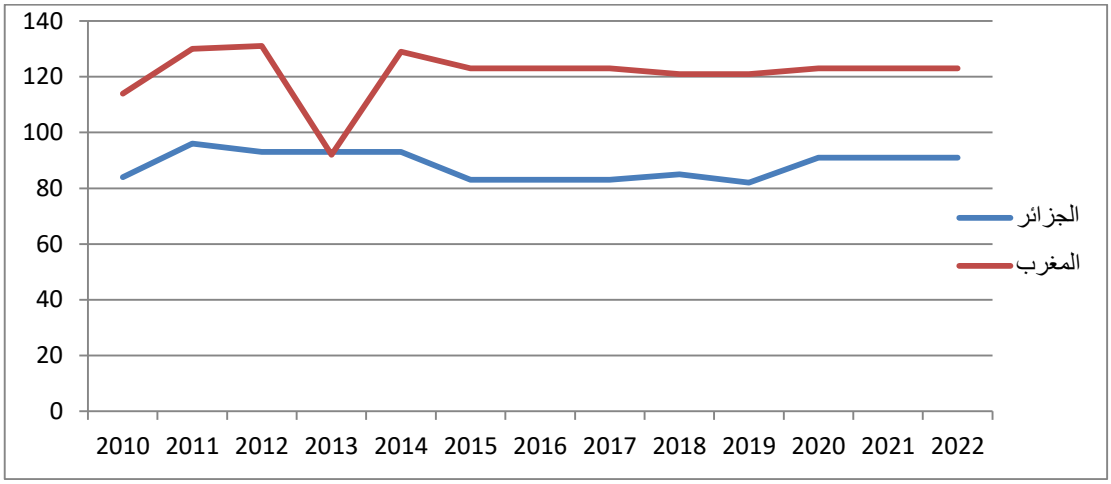

المصدر : (الباحثة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2023)

ومن خلال المقارنة بين مؤشر التنمية البشرية في الجزائر والمغرب يمكن القول ان:

1/النمو الاقتصادي :تشهد الجزائر والمغرب نموا اقتصاديا متفاوتا ،يعتبر الاقتصاد الجزائري أكبر من الاقتصاد المغربي ،ولكن الأداء الاقتصادي في كل من البلدين يتأثر بعوامل مختلفة.

2/التعليم :يعتبر التعليم مهما في تحقيق التنمية البشرية في الجزائر والمغرب ،هناك جهود مستمرة لتعزيز جودة التعليم وتوفير فرص تعليمية أفضل للشباب ،ومع ذلك قد تختلف مستويات التعليم ومؤشرات الوصول إلى التعليم إلى البلدين.

3/الصحة والرفاهية :يعمل كلا البلدين على تحسين الرعاية الصحية وتوفير الخدمات الصحية للمواطنين .

4/التشغيل والفرص الاقتصادية :يواجه الشباب في الجزائر والمغرب تحديات الحصول على فرص عمل جيدة والاندماج في سوق العمل.

الفرع الثاني :مؤشر الحرية الاقتصادية: يظهر الجدول التالي ترتيب كل من الجزائر والمغرب ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية خلال سنوات من 2010-2022.

جدول 03: وضع الدول الجزائر والمغرب في مؤشر الحرية الإقتصادية ومكوناته الفرعية لعام2010- 2022 وفق الترتيب العالمي:

أهمية تقريره	السنة	عدد الدول	الرتبة المتحصل عليها عالميا لكل بلد	
			الجزائر	المغرب
يعد مؤشر الحرية الاقتصادية أداة مفيدة وخاصة للعاملين في مجال الأعمال والتمويل وواضعي السياسات الاقتصادية ويعتبر ترتيب كل دولة مصدرا للتحليل المعمق للتطورات السياسية والاقتصادية للدولة.	2010	179	105	91
	2011	178	172	89
	2012	180	140	86
	2013	180	145	75
	2014	180	146	78
	2015	187	157	89
	2016	159	153	118
	2017	180	172	86
	2018	188	172	86
	2019	162	171	92
	2020	180	169	78
	2021	178	162	81
	2022	178	167	99

المصدر: (الباحثة، برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، 2010-2022)

المغرب في سنة 2010 احتلت المرتبة 91 عالميا ،وهو في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة ،فإن اقتصادها شهد تحسنا جعلته ينتقل إلى فئة الحرية الاقتصادية المعتدلة طيلة سنوات الباقية ،حيث أشار موقع **هيرتاجفاونديشن** ،وفي سنة 2022 حيث بلغت 63.3 نقطة والمرتبة 99 ضمن الاقتصاديات الاكثر حرية في العالم ،وهذا بزيادة رصيده عن عام 2019 بمقدار 0.4 نقطة.

الجزائر أخذت نتائج الحرية الاقتصادية منحا تنازليا مما جعل اقتصادها يوصف بالمكبوت ،وفي عام 2022 بلغت 167عالميا بالمرتبة الأخيرة بالنسبة لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا وفي منطقة الحرية ضعيفة جدا رغم التحسن عام 2019 خاصة على مستوى المؤشرات الفرعية.

وتبرز النتائج المحققة لكل دولة على مستوى المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية ،الجزائر فلا زالت تعاني من فشل ذريع في سياسة التنويع والاقلاع الاقتصادي واعتمادها أكثر على قطاع الطاقة ، إلى جانب الانظمة التجارية والاستثمارية التي تعد مرهقة ومعرقلة للعمل الاستثماري ،والتي حالت دون تطور القطاع الخاص ، ولم تعتني بالأسواق المفتوحة حيث بقي تعاملها التجاري الخارجي ضيقا ومحدودا مقارنة بالمغرب.

الشكل رقم 02: **ترتيب الجزائر والمغرب في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2010-2022**

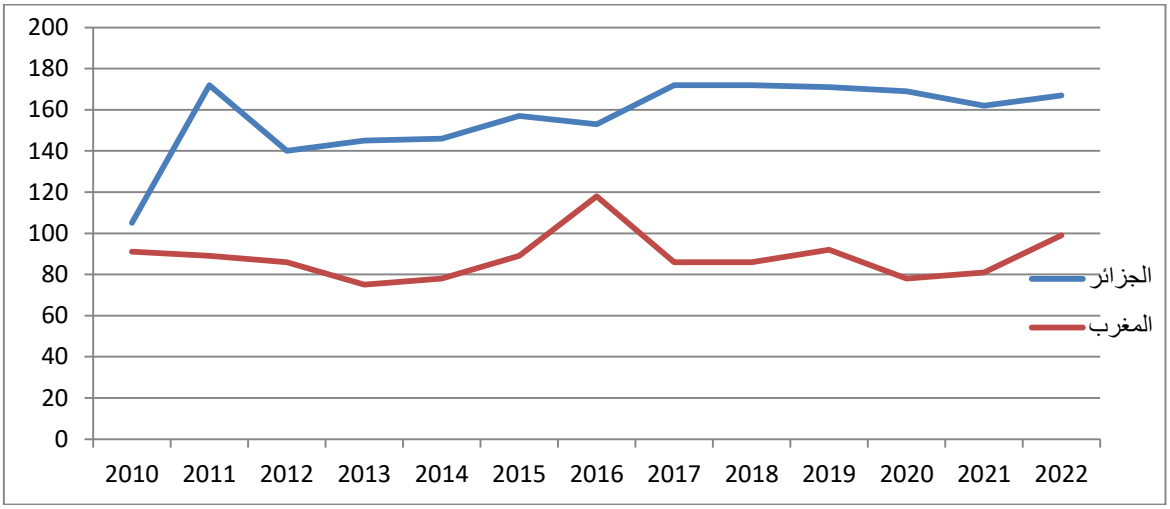

المصدر: (الباحثة، برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، 2010-2022)

الجزائرضعف الحرية الاقتصادية في جميع المؤشرات الفرعية خاصة مؤشر الصحة المالية 18,7درجة ، مؤشر الحرية المالية، مؤشر حرية الاستثمار، مؤشر حقوق الملكية ومؤشر كفاءة القضاء ومؤشر نزاهة الحكومة لسنة2019 تفوقت في مؤشر واحد هو مؤشر العبء الضريبي، الذي تحصلت فيه 70.6والتي تعني حرية شبه كاملة، كما هناك حرية شبه كاملة في مؤشر الحرية النقدية الذي تفوقت فيه المغرب بدرجة حرية كاملة. فهي متوسطة في المغرب ومنعدمة في الجزائر، بسبب القيود التي تفرضها حكومات تلك البلدان على الاقتصاد،مما يحد من درجة الحرية الاقتصادية في البلاد .

يصنف المغرب في فئة حرية اقتصادية محدودة ،يعني من بعض العقبات التي تؤثر سلبا على حرية الاقتصاد، مثل التدخل الحكومي الكبير والتحديات في مجال الفساد والبيروقراطية ، ومع ذلك هناك بعض الإصلاحات التي تهدف إلى تعزيز المناخ الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية .

الفرع الثالث:مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

يظهر الجدول التالي ترتيب كل من الجزائر والمغرب ضمن مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال خلال سنوات من 2010-2022.

جدول 04 : وضع الجزائر والمغرب ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال سنوات 2010-2022

أهمية تقريره	السنوات	عدد الدول	الرتبة المتحصل عليها	
			الجزائر	المغرب
يقيس مؤشر سهولة أداء الأعمال مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية للدولة مع التركيز على المشروعات، إذ يتتبع الإجراءات التي تواكب جميع مراحل حياة المشروع، كما يبرز الجهود المبذولة من طرف الدول في سبيل إصلاح مناخ الأعمال لديها، وتكمن أهمية المؤشر في كونه يقدم مقارنة بين أفضل الأماكن في العالم لممارسة الأعمال وهي التوصيات التي تمثل أهمية بالغة بالنسبة لحركة الرساميل الدولية في صور المباشرة.	2010	183	136	114
	2011	183	136	114
	2012	183	148	94
	2013	183	152	97
	2014	189	153	87
	2015	189	154	71
	2016	189	163	75
	2017	190	156	68
	2018	190	166	69
	2019	190	157	60
	2020	190	157	121
	2021	190	96	124
	2022	190	91	123

المصدر:(الباحثة، مجموعة البنك الدولي، 2010-2022)

الجزائر في المرتبة 91من أصل 190دولة الصادر عن مجموعة البنك الدولي لعام 2022، حيث تقدمت الجزائر 5مراتب عن عام 2021بعد حصولها على 49.65درجة، وأشار التقرير بأن الجزائر حسنت من جوانب تسهيل عملية الحصول على الكهرباء من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية ومنح تراخيص بيع جديدة خاصة بالمحطات الكهربائية الجاهزة، وأيضا جعل الاستيراد أسهل من خلال تنفيذ عمليات تفتيش ومراقبة مشتركة بين الأجهزةالمختصة وهذا فيما يخص التجارة عبر الحدود، إلا أنه ورغم هذا التحسن لا يزال الترتيب المتأخر للجزائر يعبر عن الصعوبة والتعقيد التي تميز بيئة الأعمال فيها، وأنها تشكل وجهة جد صعبة للمستثمرين الأجانب ، رغم التحسن الملحوظ .

المغرب واحدا من أفضل الحالات التي تحسن مؤشرها العام لسهولة أداء الأعمال على المستوى العالمي، وخاصة بعد التصنيف الأخير لعام2020 والذي تقدم فيه المغرب 7مراتب جديدة باحتلاله المرتبة 53عالميا، جعلته يقترب أكثر من دائرة الاقتصاديات 50الأوائل عالميا في مجال تحسين مناخ الأعمال.، في عام 2022 بأنه تحسن طفيف بمرتبة هو الآخر لينتقل من المرتبة 123 المحققة في عام 2021 إلى المرتبة 124 ، تمكن المغرب من التخفيف الجزئي للإجراءات الإدارية وبعض التكاليف المرتبطة بالاستثمار،وفي سنة 2020إلى المرتبة 121 زيادة بالضعف مقارنة بسنة 2019 التي حققت المرتبة 60 وذلك بسبب كورونا ، فتم إلغاء رسوم التسجيل الخاصة بعملية بدء المشروع، كما سهل المغرب عملية تسجيل ملكية الأصل العقاري من خلال زيادة شفافية السجل العقاري وتبسيط الإجراءات الإدارية، أما فيما يخص التجارة عبر الحدود، فتم تطبيق نظام التخليص الجمركي غير الورقي بالنسبة لعمليات التصدير والاستيراد، وكذا زيادة تحسين البنية التحتية في ميناء" **طنجة المتوسط** ."ومن أجل تسوية حالات الإعسار(**الإفلاس**)المترتبة على غلق وتصفية المشاريع الاستثمارية، عمد المغرب إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات أهمها، تسهيل بدء الإجراءات، تشجيع استمرار أعمال المدينين أثناء إجراءات الإعسار، جعل إجراءات الإعسار أكثر سهولة بالنسبة للدائنين وتمكينهم من مشاركة أكبر في هذه الإجراءات.

الجدول05 : وضعية الجزائر والمغرب ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال الفترة 2015-2019

	المؤشرات الفرعية / السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
المغرب	**الترتيب في المؤشر الإجمالي لسهولة أداء الأعمال**	**154**	**163**	**156**	**166**	**157**
	بدء المشروع	141	145	142	145	150
	إستخراج تراخيص البناء	127	122	77	146	129
	الحصول على الكهرباء	147	130	118	120	106
	تسجيل ملكية الأصل العقاري	157	163	162	163	165
	الحصول على الإئتمان	171	174	175	177	178
	حماية صغار المستثمرين	132	174	173	170	168
	تسديد الضرائب	176	169	155	157	156
	التجارة عبر الحدود	131	176	178	181	173
	تنفيذ العقود	120	106	102	103	112
	غلق وتصفية المشروع	97	73	74	71	76
	الترتيب في المؤشر الإجمالي لسهولة أداء الأعمال	**71**	**75**	**68**	**69**	**60**
	بدء المشروع	54	43	40	35	34
	إستخراج تراخيص البناء	54	29	18	17	18
	الحصول على الكهرباء	91	55	57	72	9
	تسجيل ملكية الأصل العقاري	115	76	87	86	68
	الحصول على الإئتمان	104	109	101	105	112

	حماية صغار المستثمرين	122	105	87	62	64
	تسديد الضرائب	66	62	41	25	25
	التجارة عبر الحدود	31	102	63	65	62
	تنفيذ العقود	81	59	57	57	68
	غلق وتصفية المشروع	113	130	131	134	71

المصدر :(الباحثة، مجموعة البنك الدولي، 2010-2022)

تبين من البيانات الواردة في الجدول رقم05بأن ترتيب الجزائر والمغرب قد شهد تحسنا في بعض المؤشرات الفرعية وتراجعا في مؤشرات فرعية أخرى،المغرب كان ولازال أفضل بكثير عن ما هو عليه الوضع بالنسبة للجزائر، وهذا بفضل قلة الإجراءات الإدارية وتبسيطها وانخفاض تكلفتها في المغرب عنها في الجزائر، وحسب مؤشر سهول أداء الأعمال لعام 2019 فإن:

1/**بدء المشروع** :استثماري في الجزائر يحتاج إلى 12إجراء وهو الأعلى عربيا (لبنان 8إجراءات وموريتانيا 4إجراءات) ومدة 17يوما ونصف وبتكلفة تمثل 11.8%من متوسط الدخل الفردي، في حين لا يتجاوز في المغرب 4إجراءات وفي مدة 9أيام وبتكلفة 3.7%من متوسط الدخل الفردي .

2/ استخراج تراخيص البناء :الجزائر يحتاج 19إجراء بفارق إجراء واحد عن قطاع غزة الفلسطيني بـ 20إجراء، وفي مدة 136يوما وبتكلفة 7.8%من متوسط الدخل الفردي ، المغرب 13إجراء وفي مدة 88يوما وبتكلفة 3.4%من متوسط الدخل الفردي .

3/ الحصول على الكهرباء :الجزائر يستلزم 5إجراءات وفي مدة 93يوما وبتكلفة 1478%من متوسط الدخل الفردي، عدد الإجراءات هو نفسه بالنسبة للمغرب فإن مدة وتكلفة الحصول على الكهرباء هي أقل حيث لا تتجاوز 44يوما وبتكلفة 1417%من متوسط الدخل الفردي .

4/ تسجيل ملكية الأصل العقاري :الجزائر تتطلب 10إجراءات وهي الأكثر عربيا 5(إجراءات بالنسبة للعراق و 4بالنسبة لتونس(وفي مدة 55يوما وبتكلفة 7.1%من قيمة العقار، المغرب تتم من خلال 6إجراءات وفي مدة 20يوما ونصف وبتكلفة قدرها 6.4%من قيمة العقار.

5 /الحصول على الائتمان :ضلت الجزائر في مراتب متأخرة عالميا وفق هذا المؤشر وتراجعت مرتبة واحدة عن عام 2018حيث جاءت في المرتبة 178 وهذا بسبب ضعف المؤشرات الجزئية المكونة له كمؤشر قوة الحقوق القانونية (2 نقطة من 12) ومؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0نقطة من 8)مما يؤكد صعوبة الحصول على التمويل الاستثماري ومحدوديته، ولكن الوضع كان أفضل في المغرب بالرغم من الصعوبات التي تواجه المستثمرين في الحصول على الائتمان، حيث حل في المرتبة 112متأخرا بـ 7مراتب كاملة عن عام 2018 وهذا نتيجة تراجع مؤشر قوة الحقوق القانونية (2نقطة من 12)في حين سجل مؤشر عمق المعلومات الائتمانية 7 (نقطة من 8)وهذا يعد دلالة على تحسن القواعد والممارسات المتعلقة بإمكانية الوصول إلى المعلومات الائتمانية في المغرب.

6/حماية صغار المستثمرين :الجزائر في المرتبة 168عالميا، وهي دلالة عن المخاطر التي يمكن أن يواجهها المستثمرون الأجانب بسبب تغيب ضمانات الحوكمة وشفافية التسيير، والمؤشرات الجزئية تؤكد ذلك، كمؤشر سهولة قيام المساهمين برفع الدعاوى5 (نقاط من 10)ومؤشر حقوق المساهمين (3نقاط من 10)واحتل المغرب المرتبة 64في ترتيب هذا المؤشر، كدليل على تزايد إجراءات الحماية والضمانات الممنوحة للمستثمرين الأجانب، وهو ما تؤكده المؤشرات الجزئية كمؤشر نطاق الإفصاح (9نقاط من 10)مؤشر سهولة قيام المساهمين برفع الدعاوى (7نقاط من 10)ومؤشر حقوق المساهمين (6نقاط من10).

7/تسديد الضرائب :يبلغ عدد الضرائب الملزمة الدفع في الجزائر 27ضريبة، وإجمالي الوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبية 265ساعة في السنة، إجمالي الضريبة كنسبة من إجمالي الربح 66%وهي أعلى بكثير من المعدلات المسجلة في المغرب، حيث أن عدد الضرائب هو 6وإجمالي الوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبية هو 155يوما في السنة مع إجمالي الضريبة كنسبة من إجمالي الربح تقدر بـ 49.8% وقد سهلت السلطات المغربية طرق دفع الضرائب عن طريق تعزيز إمكانية تقديم الإقرارات الضريبية وسداد الضرائب على أرباح الشركات والضريبة على القيمة المضافة من خلال شبكة الانترنت.

8/التجارة عبر الحدود :يستغرق استكمال المتطلبات الوثائقية لملف عملية التصدير في الجزائر مدة 229ساعة وبتكلفة قدرها 967دولار أمريكي، ومن ناحية أخرى فإن تحضير المتطلبات الوثائقية لإتمام ملف عملية الاستيراد يستغرق 306ساعة وبتكلفة قدرها 809دولار أمريكي، المغرب يتبين بأن استكمال المتطلبات الوثائقية لعمليات التصدير يستغرق مدة 37ساعة وبتكلفة 263دولار أمريكي، أما عمليات الاستيراد فتحتاج وقتا يقدر بـ 91ساعة لتحضير المتطلبات الوثائقية وبتكلفة قدرها 344دولار أمريكي، وهو ما يعني بأن إجراءات عمليات التجارة الخارجية في المغرب غير معقدة ومنخفضة التكلفة.

9/ **تنفيذ العقود** :يتطلب تسوية نزاع تجاري في المحاكم الجزائرية 630يوما، في حين بلغ المؤشر الجزئي لنوعية الإجراءات القضائية (5.5نقطة من 18)بينما يتطلب تسوية نزاع تجاري في المحاكم المغربية 510يوما، كما بلغ المغرب النقطة 8في المؤشر الجزئي لنوعية الإجراءات القضائية، وهي دلالة على أن التكلفة الوقتية والممارسات القضائية في المغرب كانت أفضل مقارنة بالجزائر.

10/غلق وتصفية المشروع :جاء ترتيب الجزائر في هذا المؤشر الأفضل من بين المؤشرات العشرة المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال، فغلق وتصفية المشروع يتطلب 1.3سنوات وهي فترة مقبولة جدا وبتكلفة 7%كنسبة من قيمة موجودات الشركة المفلسة مع معدل استرداد ديون بلغ 50.8سنتا عن كل دولار، وتأخذ حالات الغلق وتصفية المشروع في المغرب 3.5سنوات وهي فترة طويلة نسبيا وبتكلفة 18%كنسبة من قيمة موجودات الشركة المفلسة مع إمكانية استرداد الدين بمعدل 28.5سنتا عن كل دولار.

الجزائر لم تسجل تحسنا ملحوظا، ولكن تبقى بعض المؤشرات الفرعية تسجل مستويات مقبولة عالميا كمؤشر الحصول على الكهرباء ومؤشر غلق وتصفية المشروع. **المغرب** من مكاسب هامة في مؤشر سهولة أداء الأعمال، كان بفضل اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير والإصلاحات التي مست أساسا تعزيز حماية صغار المستثمرين، تبسيط عملية تسليم رخص البناء وتسجيل ملكية الأصل العقاري، تيسير عملية الربط الكهربائي للمشاريع، تسهيل تنفيذ العقود لدى المحاكم وتخفيض نسبة الضريبة على الشركات، وهو ما مكن من تعزيز مكانة **المغرب** كبلد جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر ورائد في المنطقة في مجال تحفيز الاستثمار ، فإن هذه النتائج وهذه المكانة العالمية لا يمكن أن تحجب الرؤيا عن بعض السلبيات التي شابت بيئة الأعمال في المغرب، والتي رصدها مؤشر سهولة أداء الأعمال كصعوبة الحصول على التمويل ومدة وتكلفة غلق وتصفية المشروع الاستثماري (هشام، 2021، الصفحات 380-400)

الشكل رقم 03 :ترتيب الجزائر والمغرب في مؤشر ممارسة الأعمال خلال الفترة 2010-2022

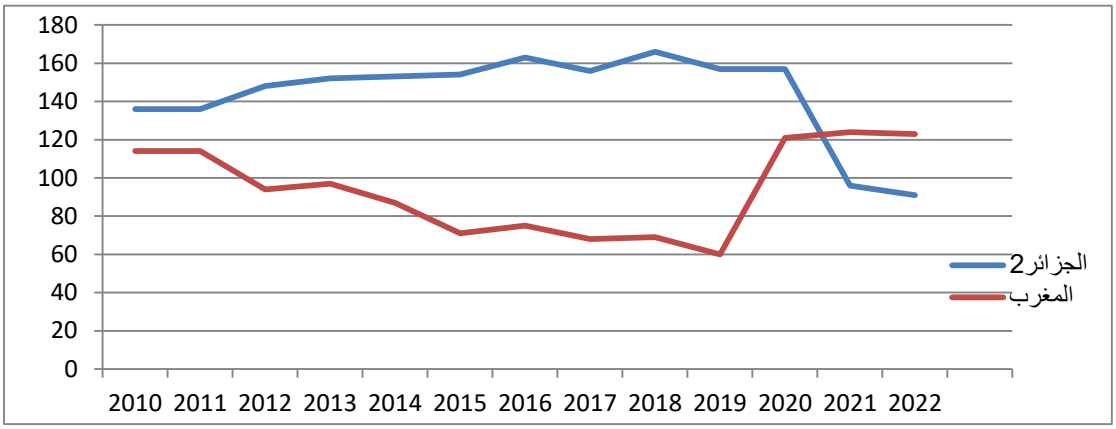

المصدر:(الباحثة، مجموعة البنك الدولي، 2010-2022)

الفرع الرابع:مؤشر الشفافية

قامت منظمة الشفافية العالمية بإدخال تعديلات على مؤشرها في عام 2012 حيث تم اعتماد منهجية جديدة بمقياس تدرج من : 0إلى 100نقطة، بدلا من السلم القديم الذي كان بين :0و 10نقاط، وحسب التقرير السنوي لمنظمة الشفافية العالمية لعام 2019صنفت **الجزائر** في المرتبة 106من بين 198دولة من حيث انتشار الفساد، حيث حصلت على 35نقطة من مجموع مائة نقطة، بتراجع طفيف مقارنة بعام 2018 أين صنفت في المرتبة 105 وظلت الجزائر ضمن فئة" **الأكثر فسادا** "وهي الدول التي تقل فيها مستويات الشفافية، إذ يعد استفحال ظاهرة الرشوة في الجزائر مقارنة بالدول الأخرى من أهم الأسباب التي حالت دون تحسن وضعها ضمن هذا المؤشر .

جدول رقم 06 : تصنيف الجزائر والمغرب في مؤشر مدركات الفساد للفترة 2010-2022.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
القيمة في الجزائر	2.9 من 10	2.9 من 10	3.4 من 10	3.6 من 10	3.6 من 10	3.6 من 10	3.4 من 10	3.3 من 10	3.5 من 10	3.5 من 10	3.6 من 10	3.3من 10	3.3 من 10
القيمةفي المغرب	3.4 من 10	3.9 من 10	3.6من 10	3.6 من 10	3.9 من 10	3.6 من 10	3.7 من 10	04 من 10	4.3 من 10	4.1 من 10	4 من 10	3.9 من 10	3.8 من 10
الترتيب الجزائر	105	112	105	100	100	88	108	112	105	106	104	117	116
الترتيب المغرب	85	80	88	80	80	88	90	81	73	80	86	87	94
الدول	178	183	176	183	175	168	176	180	180	180	180	180	180

المصدر : (الباحثة، منظمة الشفافية، 2023)

الجزائر عام 1999 ،انتشار الصفقات المشبوهة والفساد السياسي والذي حولها إلى فضاء مفتوح معروفة، ومما زاد الطين بلة هو ما حدث في عام 2000من تجميد المرصد الوطني من أجل الوقاية ومحاربة الفساد، وهي المؤشرات التي أكدت انعدام الإدارة السياسية في الجزائر لمحاربة ظاهرة الفساد والرشوة،ومن نتائج ذلك انتشار النهب الواسع للمال العام، والذي تم اكتشافه لاحقا من خلال الفضائح المالية الضخمة التي ظهرت للعيان ومن أمثلتها قضية الخليفة، مشروع الطريق السيار شرق – غرب ونشاط تركيب السيارات وغيرها من صفقات المشاريع العمومية والتي لا تزال قيد التحقيق من قبل المصالح الأمنية الجزائرية، الجزائر ضمن فئة الدول الأكثر فسادا في العالم من المؤشرات التي تضعف الموقف الجزائري في حالة التفاوض التعاقدي مع الشركات الأجنبية، والتي تعتبر هذه الظاهرة غير أخلاقية وتعيق إقامة المشاريع الاستثمارية الأجنبية، بسبب التكاليف الإضافية غير القانونية التي سوف تتحملها هذه الشركات.

بينما في **المغرب**، وعلى الرغم من تواجده ضمن فئة الدول الأكثر فسادا خلال الفترة من 2012وحتى 2016 ،إلا أن عام 2017 عرف تحسنا بوصوله إلى عتبة 40نقطة من أصل 100نقطة، وهو ما مكنه من الخروج من الفئة الحمراء لمؤشر الشفافية، واستمر هذا التحسن إلى غاية عام 2019 في المرتبة 80عالميا بمجموع نقاط بلغ 41نقطة، حيث سمحت هذه النتائج للمغرب من احتلال المرتبة الثانية مغاربيا والثامنة عربيا، ويأتي هذا التحسن بعد عدد من الإجراءات والخطوات ،أهمها إصدار قانون الحصول على المعلومات القانونية، والذي مكن المغرب من الانضمام إلى الشراكة الحكومية المفتوحة***OGP***) (التي تتشكل من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني الملتزمة بمكافحة الفساد.ورغم ما تحقق من تقدم، إلا أنه لا يزال على المغرب مضاعفة الجهود لمحاربة ظاهرة الفساد التي لا تخدم مسعى التنمية الاقتصادية التي يصبو إليها

الشكل رقم 04 :ترتيب الجزائر والمغرب في مؤشر الشفافية خلال الفترة 2010-2022

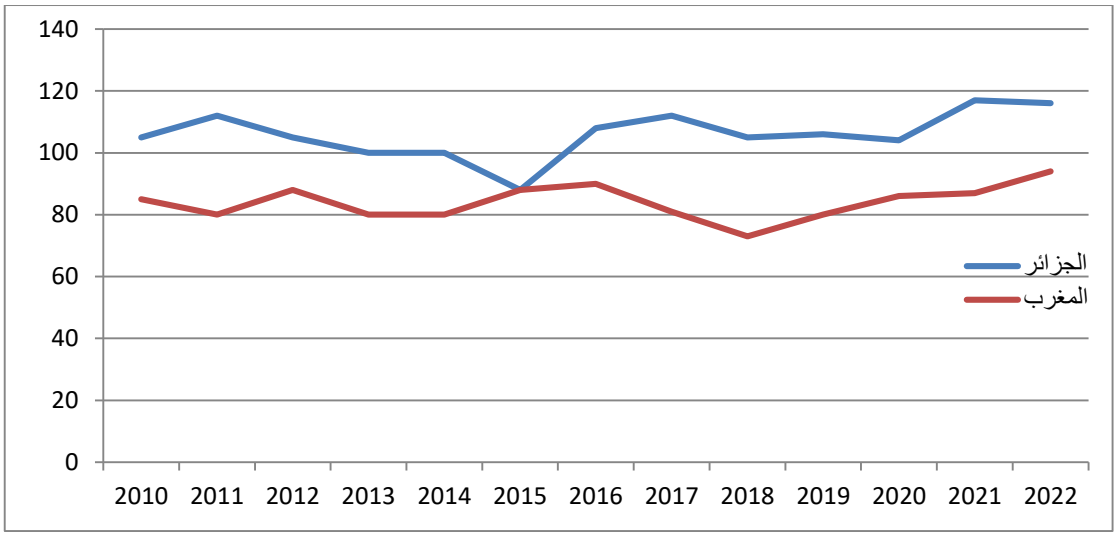

المصدر : (الباحثة، منظمة الشفافية، 2023)

خلاصة :

وفي الاخير من خلال تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر والمغرب يتبين لنا التفاوت الكبير بين مراتب المغرب عن الجزائر عالميا ما عدا مؤشر التنمية البشرية وذلك بسبب توفر الميزانية اللازمة للجزائر

المبحث الثالث:تحليل تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر والمغرب وعلاقتها بمؤشرات مناخ الإستثمار خلال الفترة (2010–2022)

تمهيد:

تحاول الدول المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة توفير المناخ والبيئة الملائمة لهذه عبر تحسين وتطوير عوامل ومحددات الجذب والتي يمكن لها أن تكون بمثابة دافع وحافز للاستثمار في البلد المضيف وهو ما جعل عديد البلدان النامية ومن بينها الجزائر تسعى جاهدة لتوفير بيئة الأعمال المناسبة والمناخ الملائم أملا في استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تتميز بعدم الاستقرار فهي تتحرك زيادة ونقصانا خلال كامل فترة الدراسة.

المطلب الأول: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر والمغرب خلال الفترة (2010-2022)

المطلب الثاني :التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر والمغرب

المطلب الثالث :تحليل المؤشرات الكلية الأساسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر والمغرب

المطلب الأول :تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر والمغرب خلال الفترة(2010–2019)

عرض حركية هذه الاستثمارات ورصد العوامل المفسرة لهذه الحركية، بالإضافة إلى انعكاس هذه الاستثمارات على بعض المؤشرات الاقتصادية في الدولتين

جدول رقم07: **تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر والمغرب خلال الفترة**(2010-2019)

الوحدة :مليون دولار أمريكي

الدولة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	2300.36	2571.23	1500.40	1691.88	1502.20	537.79-	1638.26	1200.96	1506.31	1382
المغرب	1240.6	2521.3	2841.9	3360.9	3525.3	5252.9	2157	2686	3559	1599

المصدر :(الباحثة، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية ، 2019، صفحة 56)

الجزائر عام 2010 قامت بفتح مناقصات دولية قصد تطوير واستغلال حقول النفط والغاز بالجنوبالجزائري وهذا بعد التعديلات على قانون المحروقات في عام 2006،ما حفز شركات عالمية عديدة على غرار ***Total Burlington Resources*** ،***BHP***،***Anadarko***وغيرها للاستثمار،بالإضافة إلى ما فرضتهالسلطات على فروع البنوك الأجنبية وهذا برفع رأسمالها من 2.5مليار دينار إلى 10مليار دينار، لتصل الى 1500.40مليون دولار في عام 2012 ثم إلى 1502.20مليون دولار في عام 2014ويعود ذلك إلى تباطؤ حركية الاقتصاد العالمي متأثرا بانعكاسات الأزمة المالية العالمية لعام 2008 وكذا صرامة التشريعات ، سيما الأمر 09-01 لعام2009 والذي تم من خلاله تحديد نسب المساهمة الوطنية المقيمة في الاستثمارات المشتركة والتي لا يمكن أن تقل عن 51%مقابل 49%للشريك الأجنبي.

وعرف عام 2015 أسوأ حصيلة لهذه التدفقات ، سجلت حصيلة سلبية 537.79مليون دولار، وهذا نتيجة عملية إعادة شراء الجزائر للحصة الكلية لمتعامل الهاتف النقال***Djezzy***. وكذا تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة البترولية الجديدة والتي كانت في بدايتهاعام2016 أين بلغت 1638.26مليون دولار مدفوعة بتحسن سياسات الاستثمار خاصة بعد صدور قانون ترقية الاستثمار لعام 2016 وانتعاش الإنتاج النفطي بفضل الاكتشافات الجديدة، إضافة إلى دخول مركب "**بلارة** "للحديد والصلب مرحلة الإنجاز وهو نتاج شراكة جزائرية قطرية بتكلفة فاقت 2مليار دولار.

عام 2017 وبالرغم من انخفاض تدفقات بأكثر من 26%إلا أنه شهد تنوعا بفضل الاستثمارات التي قامتبها شركات الاتصالات الآسيوية على غرار مجموعة الاتصالات الصينية ***Huawei*** والمتعلقة أساسا بمشاريع اقتناء وتركيب خطوط الانترنت عالي التدفق بتقنية الألياف البصرية 90 (مليون دولار للمعدات و 2.5مليار أورو للتركيب)

عام 2018 علاوة على الاستثمارات في قطاع النفط والغاز من استثمارات كبيرة في قطاع تركيب السيارات، ما سمح بتحقيق تدفقات بلغت 1506.31مليون دولار، عام 2019 تراجع هذه التدفقات إلى 1382مليون دولار، نتيجة التراجع العالمي لحركية الاستثمار وكذلك لظهور بوادر عدم استقرار سياسي في الجزائر من خلال الحراك الشعبي.

المغرب في عام **2010** بلغت 1240.62 مليون دولار، حيث بدا تأثير موجة الركود وتراجع الطلب العالميين نتيجة للأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية واضحا على سوق العقار، القطاع البنكي والقطاع الصناعي في المغرب ،عام 2011 أين بلغت ذروتها عام 2014 بحجم تدفقات وصل إلى 3525.38دولار، إذ وعلى الرغم من السياق الإقليمي غير الملائم في المنطقة، إلا أن تعزز رأسمال الثقة الذي يتمتع به المغرب لدى المجموعة الدولية ، وخاصة لدى المستثمرين الأجانب، دفع بالعديد من المجموعات الاقتصادية ذات المراكز العالمية إلى إطلاق العديد من المشاريع المهمة في المغرب، على غرار المجموعة السعودية في مجال الطاقة الشمسية،بإستثمار قدره 618.5 مليون أورو، شركة**Danone** الفرنسية بإستثمار قدره 550مليون أورو،وإستثمار شركات عالمية رائدة في صناعة السيارات***Renault***و**Reugeot**وبلغحجمإستثماراتها عام 2012 حوالي 3.2 مليار درهم.لكن عام 2019 عرف أسوأ حصيلة لهذه التدفقات خلال التسع سنوات الأخيرة،حيثإنخفض بنسبة 55.07% ،ويعود هذا التراجع إلى إنكماش مداخيل الإستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب إنخفاض معدلات النمو في المغرب وذلك تحت تأثير إرتفاع نفقات الإستثمارات الخارجية للبلاد. (طلحي، 2022/2021، الصفحات 247-248)

الشكل رقم 05: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

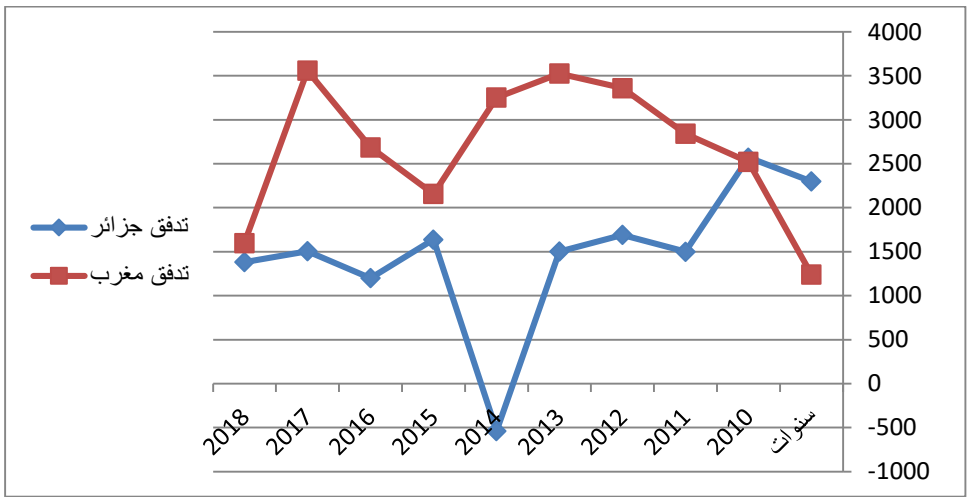

المصدر:(الباحثة، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية ، 2019، صفحة 56)

ومن خلال الشكل اعلاه يبين أن التدفقات الواردة إلى **الجزائر** ورغم تحسنها إلا أنها ظلت دائما دون مستوى نظيراتها في المغرب ،إضافة إلى أنها لم تكن نابعة عن تحسن المناخ الاستثماري بدليل استحواذ استثمارات المحروقات على الحصة الأكبر من هذه التدفقات المرتبطة بظروف العرض والطلب العالميين.

على عكس **المغرب** الذي عزز تحسن مناخه الاستثماري من ثقة المستثمرين الأجانب، بحيث أصبح من بين الوجهات الأولى إفريقيا لعديد الصناعات والمهن العالمية. أما بالنسبة لعمليات الخوصصة في **الجزائر** فيمكن القول بأنها لم تقدم مساهمة معتبرة فيزيادة حجم هذه التدفقات، بينما في **المغرب**، مثلت الخوصصة اليد التي فتحت الباب أمام الرأسمال الأجنبي، حيث ساهمت حصيلة عمليات الخوصصة بقيمة **6.4** مليار دولار من أصل **20.7** مليار دولار من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الكلية المحققة في الفترة من عام 2010 إلى عام 2022،فنجاح تجربة الخوصصة في المغرب روج لمناخ الاستثمار السائد وعزز من ثقة المستثمرين الأجانب بالشكل الذي سمح لمجموعات عالمية من استثمار رساميل معتبرة ونقل تكنولوجيا جديدة إلى المغرب خارج عمليات الخوصصة.

المطلب الثاني :التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر والمغرب

تباينت القطاعات الاقتصادية الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر والمغرب، حيث سعت الدولتان إلى تحقيق أهداف تتعلق بضرورة التنويع الاقتصادي وتغيير الخارطة الاقتصادية للدولتين والتي ضلت لسنوات رهينة لقطاعات محددة بعينها حيث سنتطرق من خلال هذا الفرع لتوزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفقا للقطاعات لكل بلد على حدا.

الفرع الأول : التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر

تمركزت مشاريع الإستثمارات الأجنبية في أنشطة إقتصادية معينة ومحددة وهو ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم 08 :الحصيلة القطاعية لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال الفترة 2002–2018

قــطاع النشاط	عددالمشاريع	%	المبلغمليون دج	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	13	**%1.44**	5768	%0.23	641	%0.48
البناء	142	%15.76	82593	%3.28	23928	%17.91
الصناعة	558	%61.93	2050277	%81.37	81413	**%**60.95
الصحة	6	%0.67	13572	%0.54	2196	%1.64
النقل	26	%2.89	18966	%0.75	2407	%1.80
السياحة	19	%2.11	128234	%5.09	7656	%5.73
الخدمات	136	%15.09	130980	%5.20	13842	%10.36
الإتصالات	1	%0.11	89441	%3.55	1500	%1.12
المجموع	901	%100	2519831	%100	133583	%100

المصدر : (الباحثة، موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)، 2023).

–سيطر قطاع الصناعة على القسط الأكبر من التدفقات بتكلفة استثمارية بلغت 205077مليون دينار جزائري، ويشمل قطاع النفط والغاز وقد تحصل على نسبة تقدر بـ 81.37%من مجموع حجم الاستثمارات وهذا إلى غايةنهاية شهر أوت 2018بمجموع 558مشروعا، القطاع الأكثر تشغيلا في الجزائر بتوفيره لـ 81413 منصب عمل، وبرزت إلى الساحة الصناعية في السنوات الأخيرة بعض الأنشطة الجديدة، ومنها استثمارات الفرنسية السويسرية" **لافارج هولسيم الجزائر** "في مجال إنتاج الاسمنت مشروع" **سيلاس** "بولاية بسكرة وهو ثمرة الشراكة التي أقامتها مع الشركة الجزائرية الخاصة "**سواكري** "بقيمة 35 مليار دينار جزائري، إضافة إلى استثمارات الشركة في ولايات المسيلة(حمام الضلعة) ، معسكر (عكاز) والبليدة (مفتاح) ، أيضا الشراكة الجزائرية التركية من خلال المركب المدمج لمهن النسيج" **نايال** "بالمنطقة الصناعية

لولاية غليزان بتكلفة استثمارية قدرها 171مليار دينار جزائري، والذي يندرج في إطار الشراكة وفق القاعدة 49/51 بين الشركة التركية" **أنترتاي**("فرع من مجمع تايبا) والمؤسسات الجزائرية العمومية" **سي أند أش** "و" **تيكسالغ** "والشركة الوطنية للتبغ والكبريت، كما سجلت استثمارات ضخمة في مجال استغلال وتحويل الفوسفات بالولايات الشرقية بالشراكة مع العملاق الصيني" **سيتيك** "والمجموعة الأندونيسية" **إندوراما** "بتكلفة بلغت 10.5مليار دولار، مشروع مصنع" **بلارة** " للحديد والصلب بولاية جيجل، حيث توجت الشراكة بين شركة" **قطر ستيل أنترناشيونال** "من الجانبالقطري ومؤسسة "**سيدار** "والصندوق الوطني للاستثمار من الجانب الجزائري بتأسيس" **الشركة الجزائرية القطرية للصلب** "لاستغلال منجم بلارة بتكلفة استثمارية 2مليار دولار، والتي تتطلب رؤوس أموال ضخمة يتعذر على الشركات المحلية توفيرها وكذا الأرباح السريعة التي يوفرها.

– قطاع الخدمات بتكلفة 130980مليون دينار جزائري وبنسبة 5.20%من مجموع حجم الاستثمارات ، ولكنه حل ثالثا من حيث عدد المشاريع بـ 136مشروعا وراء قطاع البناء والأشغال العمومية، ولعل من الأسباب التي ساهمت في الرفع من الاستثمارات الأجنبية في قطاع الخدمات، هو تحرير قطاع البنوك والخدمات المالية ، والذي سمح بالعديد من البنوك والمؤسسات المالية العالمية من فتح فروع لها بالجزائر على غرار،***Gulf*** ،***HSBC*** ،***Al Salam Bank*** ***SociétéGénéraleArab*** ،***BNP Paribas*** ،***Natixis*** ،***Trust Bank*** ،***Bank*** ***Bank***وغيرها من المؤسسات المالية الأجنبية الأخرى.

– جاء قطاع السياحة في المرتبة الثالثة من حيث التكلفة الاستثمارية بواقع 128234مليون دينارجزائري، ما نسبته 5.09%من مجموع حجم الاستثمارات ، وتتركز في المشاريع الفندقية من الفئة الراقية شبكة فنادق" **نوفوتيل** "و "**إيبيس** " و"**ميركور** "والتي تم إنشائها بالشراكة بين المجموعة الفندقية العالمية" **أكور*Accor Hotels*** "المتواجدة بالجزائر منذ عام 1992والشركة الجزائرية الخاصة "**مجموعة مهري**" .

– قطاعي الاتصالات والبناء والأشغال العمومية، حيث كانت التكلفة الاستثمارية للقطاعين89441مليون دينار جزائري و 82593مليون دينار جزائري على التوالي ما مثل نسبة 3.55%و 3.28%من مجموع الاستثمارات ، وظل قطاع الاتصالات مقتصرا على مشروع واحد فقط، ويعود ذلك بالأساس إلى نقص الفرص الاستثمارية في الجزائر بسبب التغطية شبه الكلية للمتعاملين الاقتصاديين الثلاثة الناشطين في هذا القطاع ما ولد حالة من التشبع الداخلي، مقابل مشاريع الربط الشبكي التي بقي المجال أمامها مفتوحا، فيما جاء قطاع البناء والأشغال العمومية ثانيا من حيث عدد مناصب الشغل بـ 23928منصب عمل ما مثل نسبة 17.91%من العدد الإجمالي للأيادي العاملة المشغلة، وثالثا من حيث عدد المشاريع بواقع 142مشروع، حيث تبنت الجزائر العديد من المشاريع التنموية الهامة والتي خصصت لها أغلفة مالية معتبرة مست مجالات الطرق والطرق السيارة، السكن بمختلف الصيغ، السدود والموانئ، الملاعب والمدن الجامعية وغيرها،

حيث تولت أغلب هذه المشاريع الشركات الصينية بالنظر إلى قدراتها ومؤهلاتها المادية والبشرية الضخمة ومن أمثلتها الشركة الصينية العامة للهندسة الإنشائية ***CSCEC***).(

– القطاعات الاقتصادية الأخرى، بلغت التكلفة لمشاريع قطاع النقل 18966مليون دينار جزائري من خلال 26مشروعا، ويعود التحسن في عدد المشاريع ونوعيتها إلى سياسة الجزائر الرامية إلى تطوير هذا القطاع من خلال تجديد وتوسعة بنيته التحتية وضمان التسيير الناجع للمشاريع الجديدة، حيث يعتبر الاتفاق الذي تم بين شركة النقل لباريس " آر أ تي بي "الفرنسية وشركة استغلال خطوط التراموايي" **سيترام** "الجزائرية الفرنسية من أجل إنجاز وتشغيل 12من خطوط الترام في الجزائر فينهاية عام 2013من أهم المشاريع في هذا القطاع، على العكس من ذلك لم يشكل قطاعا الصحة والزراعة اهتمام المستثمرين الأجانب ويظهر هذا جليا من خلال عدد وتكلفة المشاريع المسجلة في القطاعين، بالرغم من المؤهلات الكبيرة التي تمتلكها الجزائر خاصة في قطاع الزراعة والتي بدأت نتائجه المحلية تبرز في السنوات الأخيرة.

الفرع الثاني : التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للمغرب

استقطبت القطاعات الاقتصادية في المغرب تدفقات مهمة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الجدول رقم 09:الحصيلة القطاعية لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المغرب خلال الفترة2007-2019

الوحدة :مليون درهم

القطاع	الحصيلة	%	القطاع	الحصيلة	%
الصناعة	97196	21.61	الزراعة	2439	0.54
العقارات	110022	24.46	الأشغال العمومية	14711	3.27
التجارة	27442	6.10	التأمينات	18087	4.02
البنوك	28038	6.23	الاتصالات	21606	4.80
السياحة	44840	9.97	الصيد	228	0.05
الطاقة والمناجم	25942	5.76	الدراسات	2185	0.48
النقل	144005	3.11	الخدمات الأخرى	23990	5.33
الاستثمار المالي	16569	3.68	قطاعات أخرى	2357	0.52

المصدر : (الباحثة، https://www.oc.gov.ma/fr/etudes-et-statistiques/series-statistiques، 2023)

قطاع العقار 2007-2019،بلغت 110022مليون درهم والتي مثلت نسبة 24.46%من إجمالي التدفقات، وتعتبر مؤشرات السياحة المغربية أحد أبرز العوامل التي ساهمت في جذب المستثمرين ، وهذا بغية الاستفادة من عوائد

البيع أو التأجير والتي أصبحت تدر أرباحا وعوائد مغرية للمستثمرين الأجانب والخليجيين على وجه الخصوص، لامتلاكهم لعوامل الخبرة والحافز، وملائمة مناخ الاستثمار العقاري من حيث تدابير المساعدة الحكومية، فوائد القروض العقارية المقبولة ، عدم توافر قيود على امتلاك الأجانب للأراضي والعقارات والاستقرار النسبي للدرهم المغربي، أن الاستثمارات الخليجية في القطاع العقاري شهدت تحولا في وجهتها نحو المغرب بدلا من الوجهة الأوروبية والأمريكية وهذا منذ عام 2002خاصة بعد أحداث 11سبتمبر عام2001.

– قطاع الصناعة ثانيا بلغت 97196مليون درهم نسبة 21.61%من مجموع تدفقات 2007- 2019 وتركزت أهم التدفقات الاستثمارية لهذا القطاع في القطاعات الفرعية لصناعة السيارات ومعداتها بـ 29440 مليون درهم، الصناعة الغذائية بـ 23848مليون درهم والصناعة الصيدلانية بـ 7338مليون درهم وهذا منذ عام2010-2019ويعود تحقيق النتائج إلى عمليات الخوصصة التي مست العديد من شركات وكذا إلى مخطط تسريع التنمية الصناعية(***PAI***) الذي اعتمده المغرب وركز فيه على تطوير وتوطين مهن عالمية خلال الفترة 2014-2020في إطار مسعاه إلى ضرورة تنويع مصادر تمويل اقتصاده، وهو ما جعل من قطاع صناعة السيارات ومعدات السيارات قطاعا استراتيجيا ، ***Sews***، ***Yazaki***، ***Delphi*** ، ***Bamesa***، ***GMD*** ، ***Snop***، ***Renault*** حيث ساهم توطن مجموعات عالمية مثل ***Sain-Gobain*** ومؤخرا مجموعة ***PSA*** (***Peugeot-Citroën***)في بلوغ حصيلة تصديرية قدرت بأكثر من 72مليار درهم في عام 2018 جعلت منه القطاع التصديري الأول في البلاد كما سمح بإنشاء أكثر من 116000منصب عملخلال الفترة 2014-2018 .

-الصناعة الغذائية فبالإضافة إلى عوامل الخبرة والتجربة التي اكتسبها المغرب في مجال الصناعات التحويلية وخاصة الغذائية والفلاحية منها، ساعدت اتفاقيات التبادل الحر الموقعة مع الإتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا في زيادة حجم ونوعية المبادلات التجارية البينية وهو ما أدى إلى انتعاش هذا القطاع داخليا وخارجيا ما شكل دافعا لتوافد المزيد من تدفقات الاستثمارات للاستفادة من هذه الحركية التجارية وخاصة من طرف الشركات الفرنسية والاسبانية، "**المغرب الأخضر**"، حيث هدفت هذه الإستراتيجية عام 2020إلى الاستغلال الكامل لإمكانات المغرب الفلاحية ومضاعفة الناتج الداخلي الخام وإنشاء 1.5مليون منصب عمل إضافي وزيادة قيمة الصادرات من 8إلى 44 مليار درهم.

- القطاع السياحي في المغرب ثالثا، بلغت 44840مليون درهم وهو ما مثل نسبة 9.97%من مجموع تدفقات ، حيث أشار موقع ***FDI Intelligence*** بأن مدينتا مراكش وأغادير احتلتا المرتبة الأولى والثالثة

في الترتيب الخاص بأفضل أربع مدن من حيث عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر السياحية في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهذا خلال الفترة 2015-2019 .وإجمالي المشاريع 22مشروعا بتكلفة قدرها 1.8مليار

دولار، ما سمح بإنشاء أكثر من 3800منصب عمل خلال نفس الفترة.هذا ولم يحقق المغرب كل تطلعاته في القطاع السياحي بالرغم من وضعه إستراتيجية قطاعية من خلال اعتماده على ما يسمى بالمخطط الأزرق ***Le Plan Azur***)(عام 2001من أجل تعزيز البنية التحتية السياحية، بإنشاء ستة منتجعات سياحية كبيرة بطاقة استيعابية قدرها 60000 سرير في أفق عام 2020حيث تعثر إنجاز العديد من هذه المشاريع نتيجة غياب تمويلات الإنجاز الضرورية وكذا تراجع عدد السياح الأجانب الوافدين إلى المغرب في السنوات الأخيرة

– قطاعي البنوك والتجارة، فقد حلا في المرتبة الرابعة والخامسة على التوالي، حيث حقق قطاع البنوك حصيلة بلغت 28038مليون درهم ما مثل نسبة 6.23%من مجموع تدفقات، واستفاد المستثمرون الأجانب من مزايا تحرير المغرب لقطاعه المالي وفتح حسابات الرأسمال الخاصة بالبنوك المغربية أمام القطاع الخاص الأجنبي خلال العقدين الماضيين. من جانبه استقطب قطاع التجارة استثمارات أجنبية مباشرة قدرها 27442مليون درهم، والتي مثلت نسبة 6.10%من إجمالي التدفقات الواردة، فلقد كان للتحرير التجاري التي انتهجه المغرب من خلال عديد اتفاقيات التبادل الحر الثنائية والمتعددة الموقعة نتائج مرضية جدا، إذ مكنت مجموعات صناعية عالمية من التوطن بالمغرب خاصة بالمناطق الصناعية الخاصة بالتصدير، حيث تشير إحصائيات وزارة التجارة المغربية إلى أن متوسط معدل النمو السنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة مابين عامي 2013 و 2017في قطاع التجارة قد بلغ 5%وهو ما ساهم في إنعاش حركة الصادرات المغربية خاصة باتجاه الشريك التقليدي الأوروبي، كما يعتبر قطاع التجارة في المغرب ثاني قطاع مشغل بعد القطاع الزراعي.

– قطاع الطاقة والمناجم 25942 مليون درهم ،نسبة 5.76%من إجمالي هذه التدفقات2007–2019وفي السابق شكل قطاع التعدين الوجهة المفضلة للكثير من الشركات الأجنبية المستثمرة وخاصة في مجال استخراج وتحويل الفوسفات، وهذا بحكم امتلاك المغرب للحصة الأكبر من الاحتياطات العالمية المؤكدة من هذه المادة، إلا أن السنوات الأخيرة عرفت تحولا طاقويا جذريا في المغرب نحو الطاقات النظيفة وهذا نظرا للقدرات الكبيرة التي يتوفر عليها في مجال الطاقات المتجددة (الشمسية والرياح)، وهو ما شكل حافزا إلى تنفيذ برامج طاقوية واعدة بشراكات وخبرات أجنبية تعطي الأولوية للطاقات المتجددة في ظل الطلب المحلي المتزايد والالتزامات البيئية وارتفاع فاتورة الواردات الطاقوية.

الفرع الثالث:الاستثمار الأجنبي بين الفرص والفوائد في الجزائر والمغرب :

هناك اتفاق على أن الاستثمار هو المحرك الأساس للنمو الاقتصادي، بالرغم من تباين المواقف تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقدير منافعه بالنسبة إلى الدول. ويعود ذلك إلى اعتبارات مذهبية وإلى اعتبارات موضوعية، تتعلق بمدى حجم الاستفادة الممكنة منه بدليل توفر الهياكل القاعدية، رأس المال الفكري، حجم السوق، طبيعة بيئة الأعمال، القدرة الاستيعابية للاقتصاد...إلخ. وتهدف الجزائر والمغرب، في سعيها إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى تنويع اقتصادياتها من حيث هيكل الإنتاج، وهيكل الصادرات، والإفادة من التحويل التكنولوجي، في حين يرتبط تدفق الاستثمار الوافد إليها بطبيعة الفرص المتاحة وطبيعة القطاعات المعنية بالاستثمار. وفيما يلي عرض لأهم الفرص والتحديات في الجزائر والمغرب:

1/**الجزائر**:من أبرز القضايا إلحاحاً بالنسبة إلى السلطات العمومية في الجزائر، تحقيق معدلات نمو مرتفعة، قادرة على استيعاب النمو السكاني ومعدلات التضخم، التي يعود جزء منها إلى أسباب هيكلية. ولقد تم اعتبار معدل نمو لا يقل عن 8% ضرورياً للاقتصاد الجزائري لتحقيق ذلك ،وانطلاقاً من معطيات المحاسبة الوطنية للفترة ما بين 2005-2017 تبين أن برامج الاستثمار العمومي لا يمكنها ضمان سوى 2.8% كمعدل نمو، والباقي أي 5.2%، لا بد أن تتم تعبئته عبر الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي. إلا أن المشكل أنه بالرغم من وجود ادخار خاص محلي، فإن تعبئته لأغراض الاستثمار مسألة صعبة. وهذا ما يجعل التركيز على الاستثمار الأجنبي المباشر أمراً ضرورياً. فمثلاً كانت ميزانية التجهيز لسنة 2021 تساوي 2798.5 مليار دينار جزائري(20مليار دولار بسعر صرف 01 دولار =142.2 دج)، وهذا ما يعني الحاجة إلى 37 مليار دولار كاستثمار أجنبي مباشر.

ولقد أسهم الحراك الشعبي في 2019 في إظهار أن قطاع صناعة السيارات -مثلاً- لم يكن سوى قطاع للاستيراد المقنّع للسيارات، بالإضافة إلى أن فاتورة استيراد السيارات بلغت في الفترة 2009-2013 مستوى 20 مليار دولار. وراهنت السلطات العمومية على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعات الميكانيكية بشكل عام، وقطاع السيارات بشكل خاص، عبر العلامات التجارية العالمية المعروفة. ولقد أدت عملية توقيف تركيب السيارات واستيرادها في سنة 2019 إلى تراكم الطلب، خاصة وأن السلطات العمومية عازمة على تقليص الواردات بشكل عام. وما يحفزها إلى ذلك، هيكل الواردات الذي يجعل الجزائر من أوائل الدول في استيراد بعض المواد (الحليب مثلا).

لقد أتاح القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار في 24 يوليو 2022 فرصاً عديدة للاستثمار في قطاعات تعتبر ذات أولوية، وبهذه الصفة يستفيد الاستثمار فيها من مزايا عديدة في مرحلة الإنجاز ومرحلة الاستغلال، بالإضافة إلى المزايا الممنوحة للاستثمار في إطار القانون العام. وتشمل هذه القطاعات:

- المناجم والمحاجر
- الزراعة وتربية المائيات والصيد البحري
- الصناعة والصناعة الغذائية والصناعة الصيدلانية والبتروكيماوية
- الخدمات والسياحة
- الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة
- اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال

ولقد أسهمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تطوير بعض القطاعات، مثل قطاع الأسمنت. إذ أدى استثمار شركة لافارج LAFARGE الفرنسية في المسيلة إلى تطوير برامج خاصة بالشركة، وإلى تجديد المكونات المادية للإنتاج، بالإضافة إلى تطوير الموارد البشرية بتدريب العمال في الخارج. وهكذا استطاعت الجزائر الانتقال من وضع المستورِد للأسمنت إلى وضع المصدر منذ 2017

2/المغرب: يعتبر المغرب الأكثر استقطاباً للاستثمار الأجنبي المباشر، ويساعده في ذلك عوامل الجذب التالية:

- انخفاض تكلفة اليد العاملة
- القرب من السوق الأوربية
- النظام الضريبي المحفز
- نوعية البنية التحتية

ويقود تحليل القطاعات المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب، إلى أن المغرب استطاع تطوير قطاعات صناعية عديدة على غرار صناعة السيارات، التي استطاعت اقتحام بعض الأسواق الأفريقية محققة تنافسية عالية، إذ ينتج المغرب حوالي 700.000 سيارة يتم تصدير 90% منها. إلا أن المغرب في المقابل يعتبر دولة مستوردة للطاقة، ويمثل ذلك قيداً على النشاط الاقتصادي ، وهذا ما يجعل الفرصة والحاجة ملحة لتطوير الطاقات، عبر الاستثمار في مجال استكشاف الطاقات التقليدية، عبر أقاليم المملكة وسواحلها الممتدة عبر البحر المتوسط والمحيط الأطلسي. وقد يساعد في ذلك أن الدول الأولى، من حيث الاستثمار في المغرب، هي ذات خبرة في مجال الاستكشاف والاستغلال الطاقي. فالدول المستحوذة على أكثر من 61% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2015 هي على التوالي: فرنسا، الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة العربية السعودية، ألمانيا. وقد ساعد هذا الوضع الطاقي الشركات الألمانية على توسيع مجال الاستثمار الطاقي إلى الطاقات المتجددة، وهو ما يتيح للمغرب تحقيق الأمن الطاقي

من جهة وإمكانات التصدير نحو الضفة الشمالية للبحر المتوسط، ويتعزز هذا الرهان بفعل الأزمة الروسية الأوكرانية، والمواقف المحتدة بين روسيا وأوروبا.

وسعياً من الشركات المتعددة الجنسيات إلى جعل البلدان المستَثمَر فيها قاعدة للتصدير، نجدها تهتم بالقطاعات القادرة على اختراق الأسواق الأجنبية، مستفيدة في ذلك من عنصر انخفاض التكاليف. ومن القطاعات التي تتوفر على هذه الميزة بالمغرب نجد قطاع السياحة، صناعة النسيج والجلود، الصناعات الكهربائية والإلكترونية. ويعمل وجود سوق مالي نشط بالدار البيضاء على تمكين المستثمرين من الوصول إلى مدخرات العائلات المغربية، بما يساعد في العثور على التمويلات

–إن قدرة الدول المغاربية على استقطاب الاستثمار تزداد بمقدار اندماجها وإنشائها فضاءاً اقتصادياً متكاملاً.

–إن استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لا يحتاج فقط إلى تغيير القوانين، وإنما إلى سياسات اقتصادية تستلهم الممارسات السليمة في البلدان الصناعية.

–بقدر ما أحدثته جائحة كورونا من تراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن البحث عن بديل الموارد الطاقية التي مصدرها روسيا، ورغبة المؤسسات الغربية في مغادرة السوق الروسية، يولد فرصاً أمام المغرب للاستفادة من هذا الوضع.

–يلاحظ أن هناك تأخراً في الاهتمام بمشروعات تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وهي الكفيلة بضمان اندماج فاعل في الاقتصاد العالمي.

–يمكن لقطاع الطاقة أن يكون لَبِنة في تعزيز التكامل في المغرب، من خلال إقامة صناعات تدور حوله مثل صناعة البتروكيمياويات.

–من المهم أن تحفز السياسات الوطنية النوعية الناقلة للتكنولوجيا والمعززة لمؤشرات الأجنبية

–من الغذائي من الاستثمارات الأجنبية المستهدفة للمنطقة .

المطلب الثالث :تحليل مقارن لأثر مؤشرات مناخ الاستثمارعلىتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر والمغرب خلال الفترة (1990–2022)

الشكل رقم06 :يوضح علاقة مؤشر تنمية البشرية وتدفق الوارد الى الجزائر

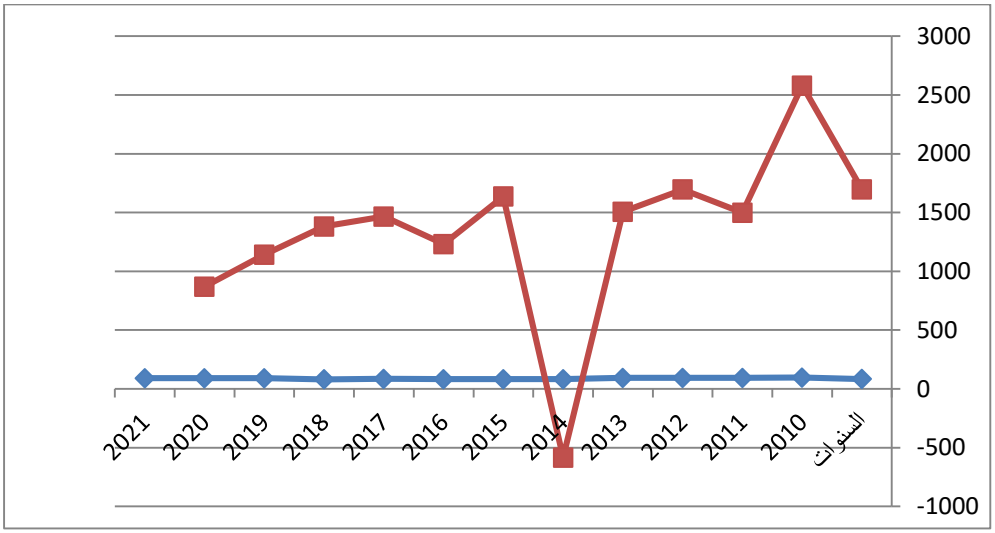

من خلال المنحنى تبين أنه لا توجد علاقة بين مؤشر تنمية بشرية وتدفق الاستثمار الأجنبي الوارد الى الجزائر وخاصة عام 2014إنخفاض مؤشر وذلك بسبب حدوث أزمة عالمية وإعتمادهعلى مورد واحد وهو طاقةوهو مناخ غير جذب للاستثمار ولكنه أحسن من المغرب.

الشكل رقم 07 : يوضح علاقة مؤشر تنمية بشرية وتدفق الوارد الى المغرب

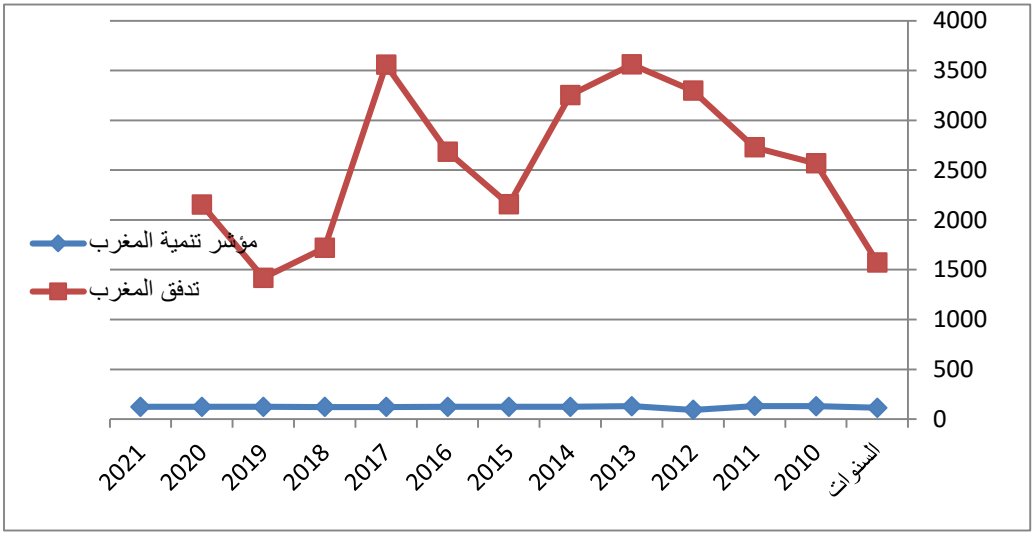

تبين من خلال المنحنى أنه لا توجد علاقة بين مؤشر تنمية بشرية وتدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى المغرب وتذبذب في مؤشر ذروته عام 2016 ورجع لتذبذب وضعف نصيب الفرد من الدخل ،وهو غير جاذب للاستثمار.

الشكل رقم 08:يوضح علاقة مؤشر تنمية البشرية وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر كلا من الجزائرو المغرب

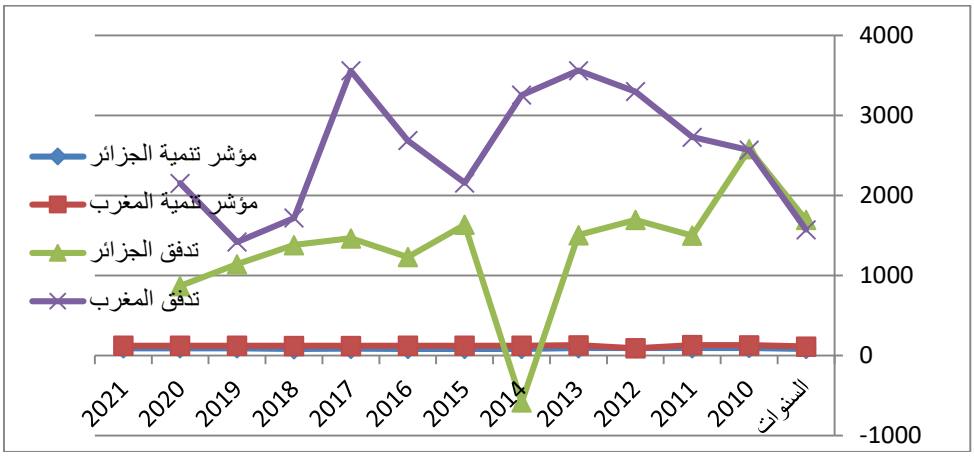

المصدر: (الباحثة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2023)

من خلال منحنى تدفقات الاستثمار الأجنبي لكل من المغرب والجزائر متطابقة ،أما مؤشر شكله ملتوي فهو في تزايد ثم متناقص للوصول الى سالب وإعادة أدراجه من جديد ،أما عن كوفيد19فقد مس كامل الدول ،أما عن مناخ الاستثمار فهو غير جاذب للمستثمر الأجنبيلكن الجزائر أحسن من المغرب

الشكل رقم 09:يوضح علاقة مؤشر الحرية الإقتصادية وتدفق الاستثمار الأجنبي للجزائر

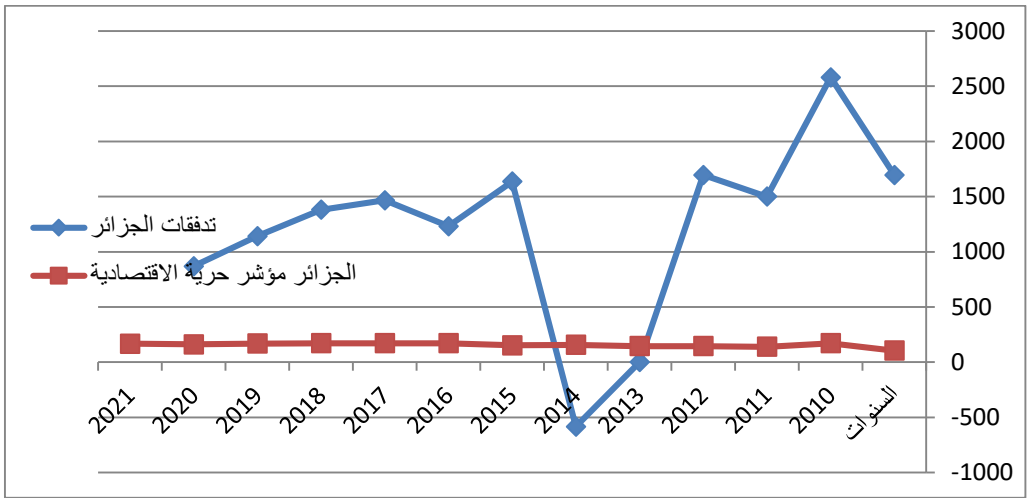

من خلال المنحنى تبين أنه لا توجد علاقة بين مؤشر حرية إقتصادية وتدفق الاستثمار الأجنبي الوارد الى الجزائروخاصة إنخفاض مؤشر تنازليا قلة التنويع الاقتصادي ووجود قيود مفروضة على الاقتصاد وهو مناخ غير جذب للاستثمار

الشكل رقم 10: يوضح علاقة مؤشر الحرية الإقتصادية وتدفق الاستثمار الاجنبي للمغرب

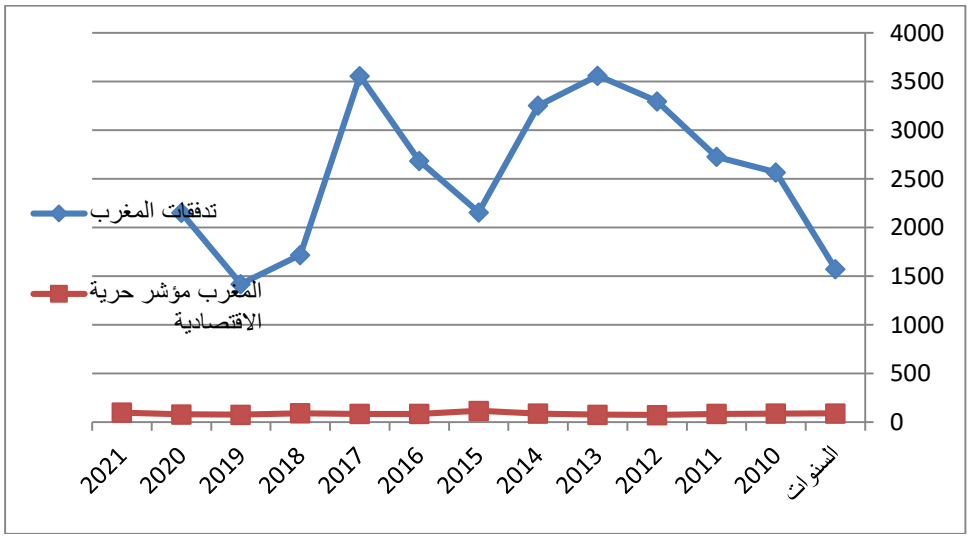

من خلال منحنى لاتوجد علاقة بين تدفق الاستثمار الاجنبي الوارد الى المغرب ومؤشر حرية اقتصادية وتدخل الحكومي وهو غير جاذب للاستثمار ولكنه أحسن من الجزائر.

الشكل رقم 11 : يوضح علاقة مؤشر الحرية الإقتصادية وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر كلا من الجزائر والمغرب

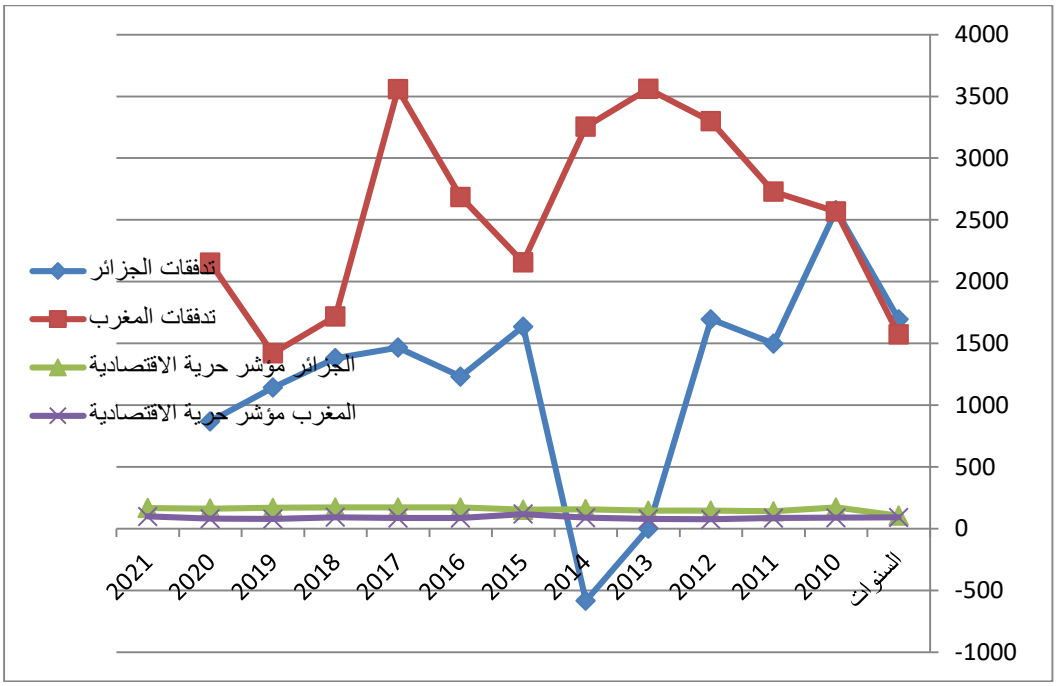

المصدر: (الباحثة، برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، 2010-2022)

منحنى يوضح أن تدفقات الاستثمار الاجنبي للبلدين تقريبا متطابقة ،أمامؤشر حرية اقتصادية في المغرب أحسن من مؤشر حرية في الجزائر.ولا توجد علاقة نهائيا بينهما.

الشكل رقم 12 : **يوضح علاقة مؤشر سهولة ممارسة الأعمال وتدفق الوارد الى الجزائر**

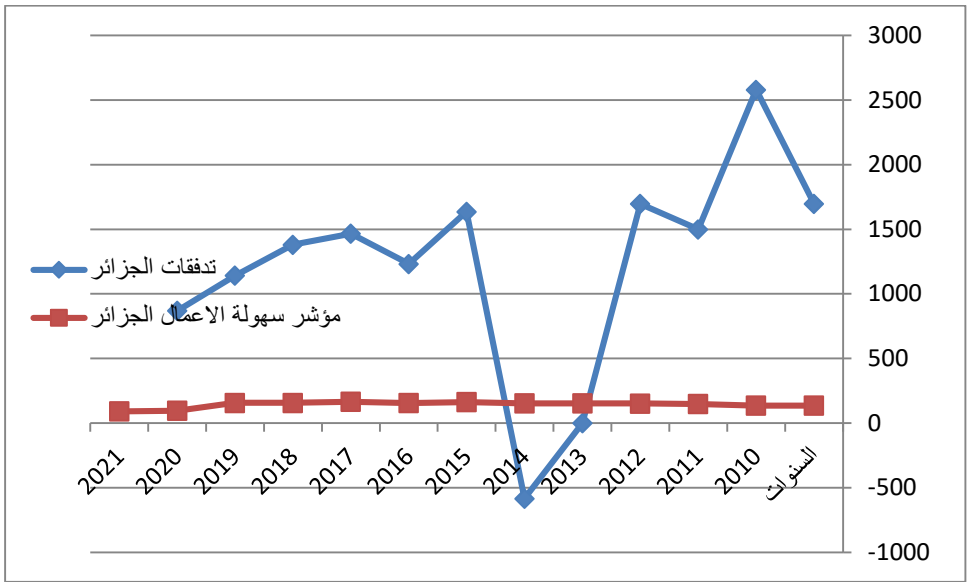

منحنى يوضح عدم وجود علاقة بين مؤشر سهولة ممارسة الأعمال للجزائر وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وذلك لصعوبة البيئة ورغم تحسن ولكن مازالت ضعيفة،وهي غير جاذبة للاستثمار

الشكل رقم 13 : **يوضح علاقة مؤشر سهولة ممارسة الأعمال وتدفق الوارد الى المغرب**

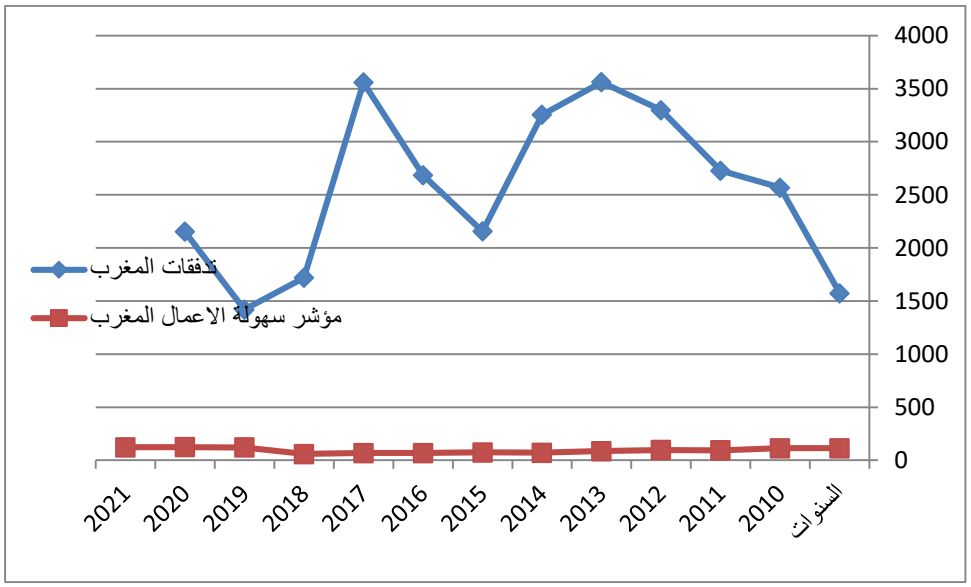

من خلال منحنى لاتوجد علاقة بين مؤشر سهولة الاعمال وتدفق الاستثمار الاجنبي للمغرب ولكن وجود شفافية وتبسيط فهو أحسن من مؤشر الجزائر.

الشكل رقم 14 : **يوضح علاقة مؤشر سهولة ممارسة الأعمال وتدفق الوارد كلا من الجزائر و المغرب**

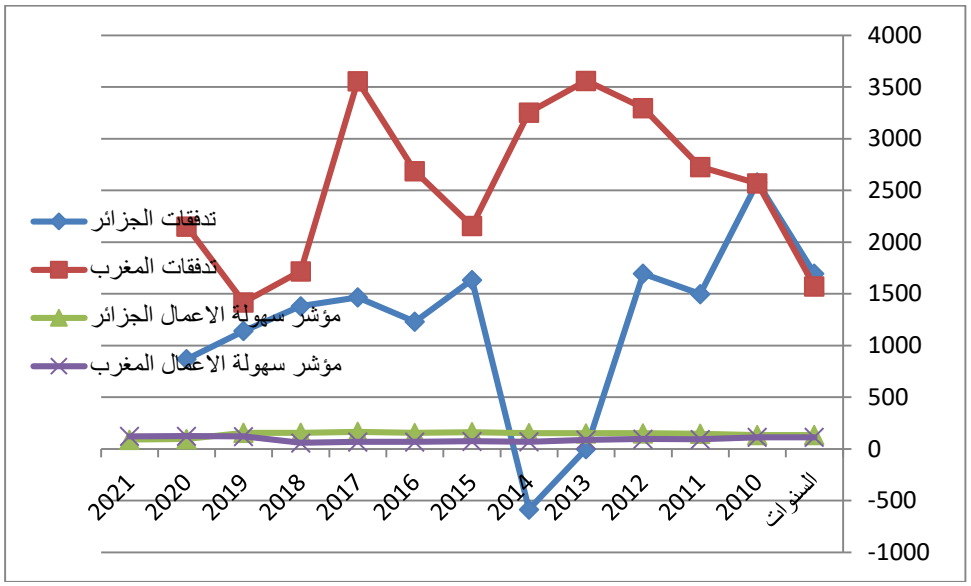

من خلال المنحنى وجود تقريبا تطابق بين تدفقات الاستثمار الاجنبي ،أما مؤشر سهولة الاعمال للمغرب أحسن من الجزائر

الشكل رقم 15: **يوضح علاقة مؤشر مدركات الفساد وتدفق الوارد الى الجزائر**

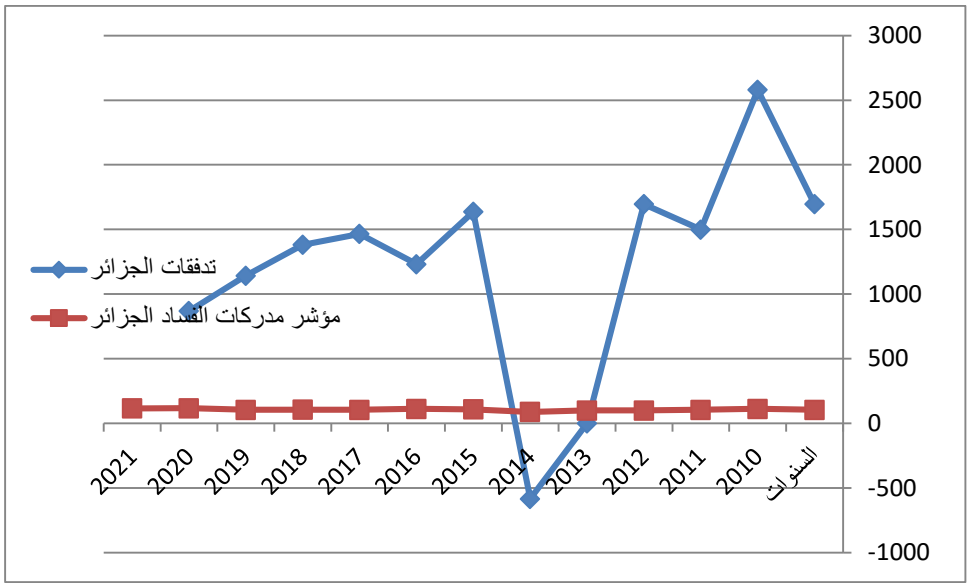

من خلال منحنى يتضح أنه لا توجد علاقة بين تدفق ومؤشر مدركات الفساد وكثرة الرشوة وهو غير جاذب للاستثمار

الشكل رقم 16 : **يوضح علاقة مؤشر مدركات الفساد وتدفق الوارد الى المغرب**

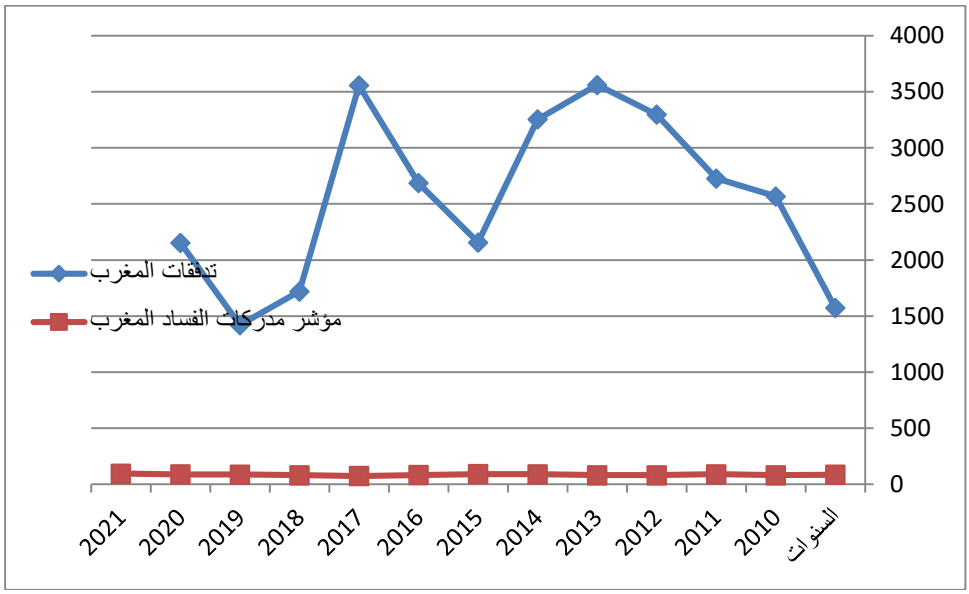

من خلال منحنى لا توجد علاقة بين تدفق الاستمار في المغرب ومؤشر مدركات الفساد وهو غير جاذب للاستمار ولكن يوجد الفساد ولكن تم إصدار قانون الحكومي لجذب المستثمر الاجنبي

الشكل رقم 17 : **يوضح علاقة مؤشر مدركات الفساد وتدفق الوارد كلا من الجزائر و المغرب**

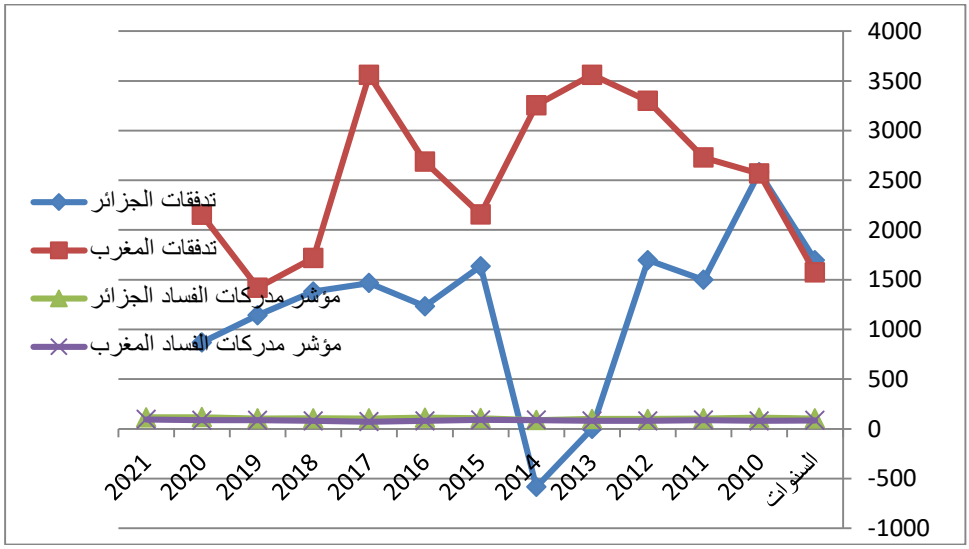

المصدر: (الباحثة، منظمة الشفافية، 2023)

من خلال منحنى يتضح رغم تطابق تدفق الاستثمار الوارد لكلا البلدين ،ومؤشر مدركات الفساد لا وجود علاقة بينهما ،إلا ان مؤشر الفساد للمغرب أحسن من الجزائر

خلاصـــــــــــة : تشابه الجزائر والمغرب أهم القطاعات المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وفق معيار القيمة.

الجزائر بالنظر إلى المستويات التي وصل إليها هو استمرار تركز أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إنتاج المواد الأولية و الاستخراجية مقارنة بحجم الاستثمارات التي استقطبتها مجالات القطاع الحقيقي والتي تبقى هامشية من المزايا والحوافز التي وفرتها.

المغرب في تحقيق انتقال حقيقي نحو اقتصاد متنوع، وهو الذي كان حبيس ريعه الزراعي لأعوام، نحو توطين مهن عالمية جديدة مرتكزة على التصدير وإنشاء القيمة.**و**لا يمكن إنكار المستوى الذي وصل إليه قطاع السياحة في **المغرب**، إذ تكشف الأرقام الخاصة بعدد السياح والإقامات والرحلات السنوية نحو الوجهة المغربية هذه المكانة، واستفاد من الوضع الأمني المضطرب الذي عاشته **الجزائر** لأكثر من عشر سنوات، وهو الأمر الذي جعل من المغرب ملاذا آمنا لرؤوس الأموال الأوروبية والخليجية لدعم البنية التحتية السياحية، حيث ساهمت حركية قطاع السياحة في المغرب في تحريك عجلة قطاعاتمرافقة أخرى على غرار قطاع العقارات، والذي استقطب استثمارات أجنبية فاقت بكثير عوائد قطاع السياحة في حد ذاته في ظل الظروف الأمنية العالمية والعربية التي ميزها عدم الاستقرار، دون التقليل من الجهود الترويجية للدبلوماسية المغربية.

يمكن تبرير ارتفاع عدد مشاريع الأشغال العمومية في **الجزائر** بتجسيد برامج الدولة وخاصة ما تعلق منها بالشق الاجتماعي والذي تطلب التعاقد مع شركات مقاولات عالمية بالنظر لضخامة هذه المشاريع والتزاما من الدولة بعامل الزمن، وكان لارتفاع أسعار المحروقات الأثر البارز في ضمان الالتزامات المالية لهذه المشاريع، بينما تركزت جهود **المغرب** في تطوير مشاريع البنية التحتية الداعمة للحركية الصناعية الجديدة في البلد ولاسيما الموانئ، شبكات الطرقات والنقل البري، المناطق الاقتصادية الخاصة وغيرها، وضمنت صناديق الاستثمار المحلية والأوروبية والعربية المشاركة في تمويل هذه المشاريع.

خاتـــــــــــمة

خاتـــــــــــــــــــمة:

من خلال تقييمنا لدراسة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والمغرب ، واعتمادا على الإحصائيات العالمية والعربية نجد أن الجزائر رغم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها لتحسين مناخ الاستثمار إلا أن أداءها متواضع جدا من حيث توفير الأرضية المناسبة للمستثمرين الأجانب، وهذا ماتؤكده الإحصائيات والتذبذب في تدفقات الاستثمار ، وبالتالي مناخ غير مناسب لمنافسة الاقتصاديات العربية والعالمية في توطين الاستثمار الأجنبي كدول شمال إفريقيا تونس ، وهدا ناجم عن مجموعة منالعراقيل الاقتصادية والتنظيمية والقانونية، وعدم الاستفادة من فرص الاندماج في الاقتصاد العالمي.
من خلال معظم المؤشرات المدروسة فان هناك عديد جوانب الضعف التي تكتنف أداء الاقتصاد الجزائري والمغربي وتضعف من قدرته على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر و المغرب شهدت تذبذبات وتميزت بعدم الاستقرار من سنة لأخرى،كما أنها ضعيفة ومحدودة من خلال قيمتها.
- مناخ الاستثمار في الجزائر والمغرب لا يساهم في تحقيق الأهداف المنشودة، وهذا لمجموعة من العوائق سواء الاقتصادية أو القانونية أو البيئية التي تحول بينه وبين استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي لا يرتقي للمعايير الدولية الأدنى المقبولة لجذب الاستثمار إلا أن المغرب في تحسن في جذب المستثمر.
- يوضح مؤشر الفساد ومؤشر الحرية الاقتصادية معاناة الاقتصاد الجزائري من نقاط ضعف كثيرة، باعتباره اقتصاد ريعي بامتياز وضعف القطاع المالي، والبيئة السياسية غير المستقرة،ومؤشر الفساد في المغرب أحسن من الجزائر .
- يوضح مؤشر سهولة أداء الأعمال أن بيئة أداء الأعمال التجارية في الجزائر معقدة نتيجة سيادة الروتين التنظيمي والبيروقراطية ، وارتفاع درجة التعقيدات الإدارية الناجم عن زيادة عدد الإجراءات اللازمة لبدء الأنشطة التجارية ، و نتيجة تعدد القوانين واللوائح والأطر القانونية التي تقيد الأعمال وتكبح النشاطات إضافة إلى صعوبة الحصول على الائتمان لتمويل المشروعات الجديدة ،أما المغرب وجود شفافية في مؤشر سهولة الاعمال وتبسيط القوانيين.

توصيات للدراسة:

- تسهيل وتبسيط الإجراءات القانونية والتشريعية المنظمة للاستثمار الأجنبي
- العمل على إصلاح القطاع المالي والمصرفي وإجراءات التحويلات المالية.
- توفير الضمانات اللازمة لحماية المستثمرين الأجانب من خلال توفير الأمنوالاستقرار.
- توفير البيئة المؤسساتية التي تجذب المستثمرين الأجانب، من خلال الإعفاءاتوتقديم الحوافز.
- محاربة الفساد الإداري والمالي من خلال توفير كفاءات وموظفين على دراية عالية بشؤون الاستثمار.
- تنويع استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتوجيها نحو خدمة مختلف القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية

قائمـــــــة المصادر :

1/كتب

1/البنك الدولي. (28 يناير, 2023). تاريخ الاسترداد 03 03, 2023، من https://archive.doingbusiness.org

2/الزين منصوري. (2013/01/01). *تشجيع الإستثمار وأثره على التنمية المستدامة* (الإصدار 1). الأردن، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع.

3/شلغوم عميروش محند. (2012). *دور المناخ االستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية* (الإصدار 1). بيروت، بيروت: مكتبة حسن العصرية.

4/صلاح عبد الحميد. (2018). *البورصة والأسواق المالية :أهميتها ودورها وتأثيرها* (الإصدار 1). القاهرة، القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع.

5/عبد الحميد عبد المطلب. (2016). *مرجع سابق* (الإصدار 1). مصر، مصر: الدار الجامعية.

6/عبد الكريم كاكي. (2014). *الإستثمار الأجنبي المباشروالتنافسية الدولية*. (1، المحرر) مكتبة حسن العصرية، بيروت.

7/عبد المطلب عبد الحميد. (2016). *إقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات*. (1، المحرر) مصر، مصر: الدار الجامعية.

2/رسائل ماجستير وأطروحة دكتورة ومجالات

1/بشير هارون. (2022/2021). أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990 – 2018الريشة (أطروحة دكتورة). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة1: جامعة الحاج لخضر.

2/بكطاش فتيحة، و أحلام بوعزارة. (2020). تحليل تطور مؤشرات بيئة أداء الأعمال في الجزائر. *مجلة الاستراتيجية والتنمية، 10* (05)، الصفحات 319-337.

3/بن مسعود عطاالله. (بلا تاريخ). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر – دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن-. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات إقتصادية-، 01* (24).

4/بن ياني مراد. (2011/2012). سعر الصرف ودوره في جلب الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية-حالة الجزائر-(رسالة ماجستير). كليةالعلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تلمسان: آبي بكر بلقايد.

5/بوضياف سامية. (2014). تقييم مؤشر التنافسية الدولية - حالة الجزلر. *مجلة الإقتصاد الجديد، 01* (10)، الصفحات 307-322.

6/ثلجون شمسية. (2017). التشريعات المنظمة للإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي(أطروحة دكتوة). كلية الحقوق والعلوم السياسية، تيزي وزو: جامعة مولود معمري.

7/د.كاكي عبد الكريم. (2018). الاستثمار الأجنبي المباشر في دول منطقة المينا "MENA" واقع وآفاق.

8/سي عفيف البشير. (2016/2015). عوامل جذب الإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر-دراسة حسب نموذج الجاذبية(رسالة ماجستير). كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2: محمد بن أحمد.

9/غزوان رفيق عويد. (2016). دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية (رسالة ماجستير). *مجلة النزاهة والشفافية والبحوث والدراسات، 04* (09)، الصفحات 163-198.

10/ماجد أحمد عطاالله. (2011). *إدارة الإستثمار*. (1، المحرر) عمان، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

11/نعيمة العربي. (2022). أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر. *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 08* (01).

12/هشام طلحي. (2022/2021). إنعكاسات مناخ الإستثمار من خلال المؤشرات الإقتصادية الكلية على تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر والمغرب دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة(1990-2019) (أطروحة دكتورة). بسكرة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

3/تقاريـــــر

1/من إعداد الباحثة. (2023). (www.unctad.org/fdistatistics).

2/من إعداد الباحثة. (2018). OCDE, examen des statistiques d'investissements directs internationaux au Maroc.

3/من إعداد الباحثة. (2023). (United Nations Conference on Trade and Development UNCTAD, 2020, p. Annex Table1.

4/من إعداد الباحثة. (2023). (United Nations Conference on Trade and Development UNCTAD, 2020, p. Annex Table17) .

5/من إعداد الباحثة. (18 03, 2023). https://www.oc.gov.ma/fr/etudes-et-statistiques/series-statistiques.

6/من إعداد الباحثة. (2022). التقرير الاقتصادي العربي -الموحد. *صندوق النقد العربي* .

7/من إعداد الباحثة. (10 04, 2023). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

8/من إعداد الباحثة. (2010-2022). برنامج الأمم المتحدة للتنمية .

9/من إعداد الباحثة. (2019/2017/2016/2013/2008). بنك الجزائر.

10/من إعداد الباحثة. (2010-2022). تقارير ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي .

11/من إعداد الباحثة. (2019). تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية .

12/من إعداد الباحثة. (2010-2022). مجموعة البنك الدولي.

13/من إعداد الباحثة. (27 03, 2023). منظمة الشفافية.
www.arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria?topic=protectinginvets .

14/من إعداد الباحثة. (21 04, 2023). موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI).
http://www.andi.dz/index.php/ar/cadre-juridique/accords-conventions .